Al-Fikr Al-Siasi Al-Islami
EISSN: 2015-2783
Islamic Sciences and culture Academy
Scientific-Specialized Bi-Annual journal
Vol. 2 ● No. 2 ● Issue 4 ● Autumn & Winter ● 2022

The Rise and Fall of Turkey's Democratization Process (With an Emphasis on the Justice and Development Party Government)

Hassan Sadeghian[1] Abdolreza Rashed[2]

Received: 28/10/2024 Accepted: 22/01/2025

Abstract

Throughout history, various countries have experienced the process of democratization with numerous ups and downs, largely influenced by the policies and actions of their governments. Consequently, different forms of governance have emerged, including democratic, semi-democratic, and non-democratic regimes, each shaped by these fluctuations in democratization. Since the late Ottoman era, Turkey's democratization process has undergone multiple ups and downs due to governmental policies and actions. These transitions have led to diverse governmental structures, from the constitutional democracy of the late Ottoman period to the single-party democracy of the Atatürk-İnönü era, from the multiparty democracy of the Menderes-Demirel period to the military-guardianship democracy, and from the liberal participatory democracy of the Özal-Erbakan era to the delegated, semi-authoritarian conservative liberal democracy of the Gulen-Gül-

1. PhD in Political Science - Political Sociology, Allameh Tabatabaei University, Tehran, Iran. (Corresponding Author). hasansadeqiyankumar@gmail.com
2. PhD student, National Defense University, Tehran, Iran. rashed199@chmail.ir

∗ Sadeghian, H., & Rashid, A. (2025). The Ups and Downs of Turkey's Democratization Process (With an Emphasis on the Justice and Development Party Government). *Journal of Al-Fikr al-Siyasi al-Islami*, *2*(4), pp. 125-171.
DOI: 10.22081/ipt.2025.71305.1012

©The author(s); **Type of article:** Research Article

Erdoğan period (Research background). This study focuses on analyzing the ups and downs of Turkey’s democratization process and its governmental structures over the past two decades (problem). The research follows the theoretical framework of "process tracing" and utilizes library and digital sources (methodology). Under the Justice and Development Party (AKP) government, Turkey’s democratization process has gone through three phases: "growth and consolidation," "weakening and decline," and "collapse and stagnation." As a result, three corresponding forms of governance can be traced: "conservative liberalism," "delegated democracy," and "declining semi-authoritarianism (Findings)."

Keywords
Democratization, Governance Model, Process Tracing Method, Justice and Development Party, Turkey.

الفكر السياسي الإسلامي
EISSN: ٢٧٨٣-٢٠١٥
مجلة علمية نصف سنوية
المجلد ٢ ● العدد ٢ ● الرقم المسلسل للعدد ٤ ● خريف و شتاء ● ٢٠٢٢

تعرجات عملية التحوّل الديمقراطي في تركيا (مع التركيز على حكومة حزب العدالة والتنمية الإسلامي)

حسن صادقيان [١] عبدالرضا راشد [٢]

تاريخ الإستلام: ٢٠٢٤/١٠/٢٨ تاريخ القبول: ٢٠٢٥/٠١/٢٢

الملخص

لقد شهدت بلدان مختلفة على مرّ التاريخ حالة من التحوّل الديمقراطي رافقتها العديد من التقلبات والتي تأثرت بشكل رئيسي بسياسات وسلوكيات الحكومات القائمة. وعلى هذا الصعيد شهدنا ظهور حكومات عديدة ومتنوعة في أنماط حكم مختلفة كالحكم الديمقراطي وشبه الديمقراطي وغير الديمقراطي، والتي يعتمد معيارها على مدى ونوعية هذه الحكومات على التقلبات في عملية التحوّل الديمقراطي. فمنذ نهاية الإمبراطورية العثمانية، شهدت عملية التحوّل الديمقراطي في تركيا حصول العديد من التقلبات، متأثرة بسياسات وسلوكيات الحكومات. وبالتالي، فقد تأثرت أشكال الحكم المختلفة بهذه التغييرات والمواقف، والتي على أثرها شهدت

١. حاصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص علم الاجتماع السياسي، في جامعة العلامة الطباطبائي، طهران، إيران. (الكاتب المسؤول). hasansadeqiyankumar@gmail.com
٢. حاصل على درجة الدكتوراه في دراسات الأمن القومي، في جامعة الدفاع الوطني العليا، طهران، إيران.

* صادقيان، حسن؛ راشد، عبدالرضا. (٢٠٢٢). تعرجات عملية التحوّل الديمقراطي في تركيا (مع التركيز على حكومة حزب العدالة والتنمية الإسلامي). مجلة الفكر السياسي الاسلامي النصف سنوية العلمية، ٢(٤)، صص ١٢٥-١٧١.
DOI: 10.22081/ipt.2025.71305.1012

الساحة التركية العديد من أنماط الديمقراطيات من قبيل الديمقراطية الدستورية في أواخر العهد العثماني، إلى ديمقراطية الحزب الواحد في فترة أتاتورك-إينونو، إلى الديمقراطية التنافسية المتعددة الأحزاب في فترة عدنان مندريس- ديميريل، إلى ديمقراطية قيمومة النظام العسكري (نظام الوصاية)، ومن الديمقراطية الليبرالية التشاركية في عهد أوزال-أربكان إلى الديمقراطية الليبرالية المحافظة -النيابة- شبه الاستبدادية في عهد غولن-غول-أردوغان. تركزت الدراسة الحالية بشكل رئيسي على تحليل التعرجات والصعود والهبوط في عملية التحوّل الديمقراطي وأشكال الحكم في تركيا خلال العقدين الماضيين. وتعتمد الدراسة الماثلة لتحقيق الهدف الإطار النظري لرصد العملية وإعتماد الدراسة المكتبية والرقمية. لقد مرّت عملية التحوّل الديمقراطي في تركيا في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية (حزب ذو توجه إسلامي مع هوية مختلطة بين الليبرالية والمحافظة) بثلاث فترات مختلفة من "النمو والإقتدار"، و"الضعف والتراخي"، ثم فترة"السكون والتدهور"، وتحت تأثير هذه الأنواع الثلاثة من أساليب الحكم، يمكننا رصد ثلاثة نماذج هي "الليبرالية المحافظة"، و"الديمقراطية التفويضية"، و"شبه الاستبدادية المتدهورة".

الكلمات المفتاحية

التحوّل الديمقراطي، أسلوب الحكم، أسلوب دراسة الظاهرة، حزب العدالة والتنمية، تركيا

المجلد ٢ * العدد ٢ * الرقم المسلسل للعدد ٤ * خريف و شتاء ٢٠٢٢

المقدمة

تأثرت عملية التحوّل الديمقراطي في تركيا على مدى القرن الماضي ببعض المتغيرات أو الشروط المسبقة للديمقراطية، مثل التحديث الاجتماعي والاقتصادي، والقوة النسبية للطبقات الاجتماعية وجماعات النفوذ، وقدرة الحكومات، والإرث القوي الذي خلفته فترة ما قبل الانتقال، النظام الاستبدادي، والمكانة المهمة التي تحتلها البلاد في النظام العالمي والتبعية، ومأسسة الأحزاب السياسية، والمحتوى والبنية الشبه ديمقراطية للدستور، والروح المنفتحة والمواقف المرنة والمتسامحة للقادة السياسيين، والطبيعة الديمقراطية للحركات السياسية وغير ذلك من العوامل؛ وقد شهدت الديمقراطية -باستثناء بعض الفترات الخاصّة والمحدودة - نمواً نسبياً، وبُذلت جهود إيجابية لتعزيز وترسيخ الديمقراطية. علماً أنّ عملية التحوّل الديمقراطي في تركيا ما زالت بعيدة كل البعد عن مرحلة ترسيخ وتعميق الديمقراطية بمفهومها الحقيقي، وما زالت الديمقراطية في البلاد هشة وغير مستقرة تقريباً.

يمكن تقسيم الأدوار التي مرّت بها عملية التحوّل الديمقراطي في تركيا منذ أواخر العهد العثماني إلى العصر الراهن إلى ستة أدوار رئيسية:

١. الديمقراطية الدستورية: أواخر الفترة العثمانية.
٢. ديمقراطية الحزب الواحد: فترة قيادة أتاتورك-إينونو.
٣. الديمقراطية التنافسية وتعددة الأحزاب: عصر مندريس-ديميريل.
٤. ديمقراطية قيمومة (الوصاية) النظام العسكري.
٥. الديمقراطية الليبرالية التشاركية في عهد أوزال-أربكان
٦. الديمقراطية الليبرالية المحافظة -النيابية- شبه الاستبدادية في عهد غولن-غول- أردوغان.

يتمثل ابتكار هذه المقالة في تقسيم أدوار عملية التحوّل الديمقراطي في تركيا على

مدى القرنين الماضيين على الأقل، وتسميتها بناءً على طبيعتها السياسية وأدائها الحكومي. وهو موضوع ظل حتى الآن بكراً لم تمسه اقلام الباحثين المحليين. ولكن نظراً لأهمية الحقبة الأخيرة من الحكم السياسي التركي فقد شكلت دراسة وتقييم عملية التحوّل الديمقراطي في البلاد في المرحلة السادسة جوهر الدراسة في هذا المقال.

أما من الناحية المنهجية، فقد تمّ متابعة وتجميع محتويات الدراسة الحالية وتقديمها بناءً على منهجية رصد المصادر الوثائقية (المكتبية) ودراستها في إطار نظري لـ "تتبع الظاهرة" للخروج بصورة واضحة المعالم عن الموضوع.

خلفية البحث

نشير في هذا القسم إلى بعض الأبحاث الفارسية وغير الفارسية المتعلقة بموضوع هذه المقالة:

1- *Türkiye'de Demokratikleşme süreci (anayasa yapımı ve anayasa yargısı)*

[ترجمة اسم الكتاب إلى العربية: عملية التحوّل الديمقراطي في تركيا (هيكل الدستور والمحكمة الدستورية)

المؤلف: إرجون أوزبودون، تاريخ النشر: ٢٠١٤م]

تعرّض المؤلف في هذا الكتاب لدراسة وتحليل بعدين رئيسيين لعملية التحوّل الديمقراطي في تركيا: ١. الإطار الدستوري و٢. المحكمة الدستورية. وفي الواقع، ووفقاً للمؤلف، فإن هاذين المحورين يعتبران من القضايا الأكثر مركزية وأهمية في الحياة السياسية التركية منذ دخول تركيا النظام السياسي التعددي عام ١٩٤٦م؛ ولكن حيث لم تعتمد الترتيبات والتعديلات اللازمة بَعدُ المعايير الدولية بشأن هاتين القضيتين لا يزال تأثيرها السلبي على عملية التحوّل الديمقراطي في تركيا قائماً. ويؤكد المؤلف في أكثر من موضع من الكتاب أنّه على الرغم من سيطرة النظام

السياسي وتحكّمه بالدستور، فإن حصن المحكمة الدستورية، باعتبارها حامية الديمقراطية، لا يزال حرّاً، مما يدعو إلى التفاؤل. هذا الادعاء إنما صدر من المؤلف لأنّه عند تدوين الكتاب كان بعيداً عن أحداث عام ٢٠١٦ (التي شهدت محاولة الانقلاب)، وعن عام ٢٠١٧ م وقضية (الاستفتاء على تغيير الدستور)، فقد غاب عنه أن المعقل الآخر قد تم الاستيلاء عليه وأن المحكمة الدستورية مع التعديلات التي حصلت عبر الاستفتاء الدستوري عام ٢٠١٧م قد تضررت هي الأخرى وأصبحت تحت سيطرة رئيس الجمهورية.

2- *Turkey,s Judiciary and the Drift Toward Competitive Authoritarianism*

[ترجمة اسم الكتاب إلى العربية: النظام القضائي التركي والتوجّه نحو الاستبداد التنافسي

المؤلف: إرجون أوزبودون، تاريخ النشر: ٢٠١٥م]

ينظر المؤلف في كتابه إلى تركيا- دائماً- على أنّها نظام ديمقراطية غير ليبرالي، وبحسب اصطلاح "فريدوم هاوس" هي دولة (شبه حرّة)؛ ولكن في السنوات الأخيرة شهدنا اتجاها نزوليا نحو "الاستبداد التنافسي" وأنّ هذه الأنظمة تنافسية من حيث أن أحزاب المعارضة تستخدم المؤسسات الديمقراطية للوصول إلى السلطة، في الوقت الذي لم تكن تلك الأنظمة ديمقراطية حقيقة؛ لأن ساحة النشاط منحازة بشدة لصالح الحكام. ومن بين الأساليب التي يستخدمها الزعماء الاستبداديون التنافسيون استخدام آليات القمع غير الرسمية، وهذا بدوره يتطلب وجود نظام قضائي تابع ومنحاز للسلطة أيضاً. بناء على ذلك يمكن وصف عام ٢٠١٤م في تركيا بأنه العام الذي بذل فيه حزب العدالة والتنمية الحاكم جهوداً متواصلة ومنهجية لفرض سيطرته على السلطة القضائية من خلال سلسلة من القوانين الغامضة دستورياً.

٣- سكولاريسم و دموكراسى اسلامى در تركيه

[ترجمة اسم الكتاب إلى العربية: العلمانية والديمقراطية الإسلامية في تركيا

المؤلف: هاكان ياووز، المترجم إلى الفارسية: السيد أحمد عزيزي، تاريخ النشر: ٢٠١٠م]

الهدف الرئيسي لهذا الكتاب هو تحليل ومعرفة طبيعة النظام السياسي وهوية الزعماء الحاكمين في تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية. ولذلك فهو يعتبر عملاً قيماً في مجال معرفة وفهم العقدين الأخيرين من الحكم التركي. وبغض النظر عن المقدمة والتوصيف الذي تعرّض له المؤلف، فقد أدرج في مطاوي فصول الكتاب انتقادات لمنهج الإسلاميين وأدائهم، لاسيما الطبيعة الهجينة والشخصية الاستبدادية لقيادة الحزب، وهو أمر ذو أهمية كبيرة من منظور الدراسة الحالية. الملاحظة الوحيدية التي تسجيلها على هذا الكتاب إفراطه بالنظرة المتفائلة نسبيا للإسلام السياسي في تركيا تحت قيادة حزب العدالة والتنمية وإمكانية معالجة المعضلة المتمثلة "بإمكانية تحويل الحركات السياسية المستلهمة من الدين (الإسلامي) إلى عوامل منتجة للديمقراطية، بل وحتى الليبرالية، وأن المعضلة قابلة للمعاجلة في ظل حكم حزب العدالة والتنمية. مضافاً إلى ما ذكره في أحد فصول الكتاب من تاريخ التحوّل الديمقراطي في العهد العثماني.

4- *Understanding Turkey,s democratic breakdown: old vs. new and indigenous vs. global authoritarianism*

[ترجمة اسم المقال إلى العربية: فهم الفشل الديمقراطي في تركيا: الاستبداد القديم مقابل الجديد، والمحلي مقابل العالمي

المؤلف: مراد سومر، تاريخ النشر: ٢٠١٦م]

وبحسب كاتب المقال فإن عودة الاستبداد إلى تركيا في السنوات الأخيرة

يشير إلى تراجع ديمقراطي يمكن رصده بأفضل وجه من خلال التمييز بين تطورين متزامنين:

التطوّر الأول: هو إعادة إنتاج نظام شبه ديمقراطي في تركيا طويل الأمد منذ فترة طويلة ـ والذي أسماه في هذه المقالة بالاستبداد القديم ـ في فضاء سياسي تاريخي وأيديولوجي جديد وفي ظل دولة إسلامية.

التطوّر الثاني: ظهور نوع من الاستبداد ـ المعروف باسم الاستبداد الجديد ـ أمر غير مسبوق في كثير من النواحي في تركيا، ويتطلب فهماً أفضل، ويُظهر توافقاً كبيراً مع المعضلات والمشاكل التي تواجه الديمقراطية في العالم اليوم.

ويرى الكاتب أن التركيز على المجتمع والمؤسسات السياسية لا يكفي لتقييم النظام الاستبدادي القائم بشكل دقيق، وفحص الدعم الشعبي له، والتنبؤ بمدى تركيزه على محورية الحزب بدلاً من التركيز على محورية الفرد. إننا بحاجة إلى الجمع بين وجهات النظر الجديدة بشأن الاقتصاد السياسي للرفاه الاجتماعي، والربط مع وجهات النظر حول الديمقراطية السياسية والمؤسسية والتركيب بينهما. وهذا يدل أيضاً على أن الاستبداد الجديد ينتج نوعاً جديداً من العلاقة بين الدولة والمجتمع؛ علاقة تمتزج فيها فيها القوة السياسية بشكل متناقض بين الشخصنة ومحوري الفرد ومحورية الجماهير في نفس الوقت. ومن ثم، فإنّ الاستبداد الجديد قد أدى إلى إضفاء طابع ديمقراطي على النظام التركي القديم، وفي الوقت نفسه أصبح أكثر قمعاً. ومن المتوقع جدّاً حصول حالة من التقلبات بين هاتين الحالتين.

5- *Exit from democracy: illiberal governance in turkey and beyond*

[ترجمة اسم المقال إلى العربية: الخروج من الديمقراطية: الحكم غير الليبرالي في تركيا وخارجها

المؤلف: كرم أوكتَم، تاريخ النشر: ٢٠١٦م]

يرى الكاتب أن هذا المقال يقدم لمحة خاطفة عن ما نسميه "خروج تركيا من

الديمقراطية"، وهذا يعني التحوّل نحو الاستبداد و"الثورة الإسلامية المهيمنة" التي تحدث بعد "ثورة منفعلة" طويلة الأمد. إن الرؤية المستقبلية للمشهد السياسي في تركيا تتوافق مع خصائص الأنظمة الديمقراطية الضعيفة نسبياً في البلقان وروسيا وأميركا اللاتينية وتحولها التدريجي نحو الأنظمة الاستبدادية. تتميز هذه الأنواع من الأنظمة الاستبدادية التنافسية بمجموعة من المكونات التالية:

أوّلا: يحكم هذه الحكومات قائد ذو كاريزما قوية منتخب ديمقراطياً. يستخدم هذا القائد الكاريزمي خطاباً سياسياً عدوانياً، يحشد من خلاله الأمم والشعوب الأصلية ضد النخب القديمة ويقسم العالم إلى أصدقاء وأعداء. وتعمل الأحزاب السياسية كآلات تعمل على كسب الرضا، وتوفير الخدمات للموظفين، والحلول محل المؤسسات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية القائمة وتعمل باستقلالية أكبر. والواقع أن خطابات هؤلاء الحكام والحكومات غير الليبرالي تتشابه من حيث السعي لتعبئة الجماهير عبر صناعة القطبية المجتمعية، وتنظيم حملات انتخابية غير عادلة، ومهاجمة المؤسسات المستقلة، والهيمنة على الدولة من خلال شبكات الريع والنفعية.

يرى كاتب المقال ومن خلال سرد خصائص الأنظمة السياسية الاستبدادية، أن هذه الخصائص في تركيا تعد من بين العقبات الرئيسية أمام الانتقال من نظام سياسي استبدادي إلى نظام سياسي ديمقراطي.

٦. بنیان‌های ساختاری تحکیم دموکراسی (تجربه دموکراسی در ایران، ترکیه و کره‌ی جنوبی)

[ترجمة اسم الكتاب إلى العربية: الأسس البنيوية لترسيخ الديمقراطية (تجربة الديمقراطية في إيران وتركيا وكوريا الجنوبية نموذجاً)

المؤلف: محمد فاضلي، تاريخ النشر ٢٠١٠م]

يتناول الكتاب قضية الديمقراطية وبنيتها بشكل عام، وتجربة التطورات

http://ipt.isca.ac.ir
Publisher: Islamic Sciences and Culture Academy

الديمقراطية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى أوائل الستينيات في الدول الثلاث إيران وتركيا وكوريا الجنوبية دراسة مقارنة. إن تجربة الديمقراطية في تركيا، والإصلاحات في الدولة العثمانية، والجمهورية التركية في عهد أتاتورك وإينونو، وتجربة الديمقراطية التعددية الحزبية، والأزمة الاقتصادية لحكومة مندريس، والأحزاب السياسية التركية، من أهم المحاور التي سلط المؤلف الاضواء عليها في الفصل الرابع من الكتاب مثرياً البحث بمعلومات قيمة عن تاريخ الديمقراطية التركية.

7- *Contemporary Turkish Politics: Challenges to Democratic Consolidation*

[ترجمة اسم الكتاب إلى العربية: السياسة المعاصرة في تركيا: تحديات ترسيخ الديمقراطية

المؤلف: أرجون أوزبودون، تاريخ النشر: ٢٠١١م]

يتناول الكتاب العقبات التي أعاقت التحوّل الديمقراطي في تركيا قبل عام ٢٠٠٠م وقد حاول المؤلف أوزبودون اكتشاف أسباب عدم ترسيخ الديمقراطية في تركيا المعاصرة حتى عام ١٩٩٠م ومن خلال مراجعة الأدبيات المتعلقة بموجات التحوّل الديمقراطي في البلدان النامية، لاسيما في أميركا اللاتينية، توصل المؤلف إلى فرضية مفادها أنّه وبسبب: ١. تدخل العسكر في السياسة؛ ٢. عدم تجذّر الأحزاب في الواقع الاجتماعي؛ ٣. ولأن الدستور التركي دستور مفروض وليس ديمقراطياً، فإنّ تركيا لم تتمكن من اجتياز الموجة الثانية من الديمقراطية بنجاح. ومن ثم فإن ديمقراطيتها الحالية هي ديمقراطية انتخابية تقع ما بين المجتمعات الاستبدادية والمجتمعات الديمقراطية الليبرالية. ومن أهم مميزات الكتاب هو تصويره للديمقراطية في تركيا ووصفها بنموذج "الديمقراطية التفويضية" وبحث قضية ترسيخ الديمقراطية في تركيا باستخدام النظريات الجديدة للتحول الديمقراطي.

۸- مؤلفه‌های ثبات وتهدید در روند دموکراسی ترکیه: ریشه‌یابی الگوی نوسازی دموکراتیك

[ترجمة اسم المقال إلى العربية: عوامل الاستقرار والتهديد في العملية الديمقراطية التركية: رصد جذور انموذج التحديث الديمقراطي

المؤلفون: فريبرز أرغواني بيراسلامي والسيد جواد صالحي وأمير إيماني، تاريخ النشر: ٢٠١٧م]

يعتقد كاتبو المقال أن عملية الديمقراطية التركية منذ تأسيس الجمهورية التركية أظهرت نموذجاً متقلباً نوعاً ما؛ إنّ النموذج الذي بنيت عليه الديمقراطية التركية لم يحقق أبداً الاستقرار الديمقراطي، وحظي باستمرار بعوامل ساعدت على تعزيز الديمقراطية في هذا البلد وأعدت الأرضية لإضعافها وتهديدها أيضاً. وقد اظهرت نتائج هذه الدراسة أن عوامل الثبات والاستقرار المساندة للتحول الديمقراطي مثل الإصلاحات الدستورية، والنظام الحزبي، والعضوية في الاتحاد الأوروبي تزامنت مع وجود عوامل معوقة واسباب تهديد للعملية الديمقراطية مثل التهديدات العرقية، والتحديات الدينية، والتدخل العسكري في تشكيل هذا النموذج، كل ذلك من شأنه أن يكوان عوامل مؤثرة في تفاقم هذه المشكلة وظهور نمط متأرجح.

۹- روند تثبیت وتحکیم دموکراسی در نظام سیاسی ترکیه با تأکید بر حزب اسلام گرای عدالت وتوسعه

[ترجمة اسم المقال إلى العربية: عملية إرساء وتعزيز الديمقراطية في النظام السياسي التركي مع التركيز على حزب العدالة والتنمية الإسلامي

المؤلفان: مسعود مطلبي ومحسن زماني، تاريخ النشر: ٢٠١٤م]

الموضوع الرئيسي لهذه الدراسة ليس التحوّل نحو الديمقراطية، بل عملية تثبيت وتعزيز الديمقراطية. الادعاء الرئيسي للمؤلفين هو أن الديمقراطية التركية تتجه نحو

http://ipt.isca.ac.ir
Publisher: Islamic Sciences and Culture Academy

مرحلة التعزيز والاستقرار، وأن التغيرات البنيوية الكلية وتوازن القوى الجديد في الساحة السياسية التركية تمهد الطريق لتعزيز هذه العملية. ومع كون الفرضية التي يدعيها المؤلفان تبدو صحيحة لأن التغيرات البنيوية، لاسيما في الساحة السياسية والاقتصادية، وفرّت الأساس للحضور المتعدد الأقطاب للأحزاب والمؤسسات السياسية والدينية في ساحة السلطة ودوائر صنع القرار، وهي مؤشرات إلى تحقيق الديمقراطية وترسيخها؛ ولكن هذا الادعاء يصدق خلال الفترة الأولى [٢٠٠٢-٢٠٠٧م] من حكم حزب العدالة والتنمية فقط. حيث شهدت الساحة التركية في الفترة الثانية [٢٠٠٨-٢٠١٢م] واكثر وضوحا في الفترة الثالثة [٢٠١٦-٢٠١٩م] اختلالاً في التوازن السياسي والاقتصادي في تركيا. حيث صارت الساحة التركية تشهد استيلاء وهيمنة الحركة الإسلامية التابعة لحزب العدالة والتنمية على مقاليد الحكم والسلطة وانفرادها باتخاذ القرار، وتبنت السلطة التوجه الاستبدادي؛ لذلك، فمن الواضح أن الديمقراطية التركية لا تسير في اتجاه الثبات والاستحكام فحسب، بل إننا نشهد ظهور مؤشرات وعلامات تشكيل بنية استبدادية وفاشية في بعض الأحيان.

10- *Cereyanlar; Türkiye'de Siyasi İdeolojiler*

[ترجمة اسم الكتاب إلى العربية: التيارات؛ الأيديولوجيات السياسية في تركيا
المؤلف: تانيل بورا، تاريخ النشر: ٢٠١٧م]

يتناول الكتاب ضمن قرابة ألف صفحة وبالتفصيل رصد ودراسة التيارات السياسية والأيديولوجية في تركيا دراسة دقيقة منذ العهد العثماني حتى الوقت الراهن. ويقدم الكتاب، لاسيما في القسم المخصص للحركات الإسلامية، معلومات ثريّة وقيمة عن التيار اليميني الإسلامي المحافظ وجذور هوية حزب العدالة والتنمية. ومن نقاط القوة الأخرى لهذا المصدر هو دراسة النظريات وآراء المثقفين وقادة الجماعات الإسلامية التركية.

١. الإطار النظري: رصد وتتبع العملية

إن أهم أنواع التحليل هي تلك التحليلات التي ترصد الظاهرة من الداخل أو ما يسمى بـ "تتبع العملية" والذي يمثل أداة أساسية للتحليل الكيفي النوعي؛ حيث تولي عملية تتبع العملية اهتماماً وثيقاً بتسلسل المتغيّرات المستقلة والتابعة والمتداخلة. ففي الواقع يستخدم الباحثون تحليل داخل الظاهرة لغرض العثور على الآليات الوسيطة التي تربط متغيراً تبينياً مفترضاً بالنتيجة أو المعلول. (Collier, 2011, p. 823). كما أن تقنية تتبع العملية تعتمد في كثير من الأحيان على افتراض أن الدراسة التفسيرية لظاهرة محددة ومنفردة تتطلب فهم عملية الحدوث أو تتبع التسلسل السببي للأحداث التي تلت بعضها البعض. فلغرض تفسير حدث معين، لا بد من وضعه ضمن سلسلة علّية وأسباب متوالية وتوضيح المراحل المختلفة لحدوثه. فتتبع العملية يدرس بطبيعته مسارات التغيير والتطورات التي مرّت بها. بمعنى ما، يمكن النظر إلى العملية على أنها سلسلة تقدمات من الإجراءات/ فالخطوات، والاجراءات تتغير عبر الزمان والمكان في بعض الأحيان استجابة للموقف أو السياق والأرضية، وتظل في أحيان أخرى ثابتة. قد يكون هذا الإجراء/ التفاعل بمثابة استراتيجية يستخدمها العامل استجابةً للمواقف المشكلة؛ أو قد يكون الأمر طبيعياً ويتم دون تفكير. وقد يكون هذا الإجراء /التفاعل منظمّاً، أو متقطعاً، أو متسلسلاً، أو منسقًا، وقد يكون في بعض الحالات فوضوياً. ما يجعل عملية الاجراء/ التفاعل مميزة هو طبيعتها التقدمية وأشكالها المتنوعة، وتوجه كل مكوناتها المترابطة نحو هدف واحد. (استراوس، كربين، ٢٠١١م، ص١٨٥) وفي الوقت نفسه، يمكن أيضاً الاستفادة من منهجية تتبع العملية لاختبار النظرية أو لإظهار تطابق التوقعات والفرضيات النظرية مع الحقائق التجريبية لحالة خاصّة. (طالبان، ٢٠٠٩م، ص٦)

يمكن القول بشكل عام أنّ عملية تتبع الظاهرة يؤدي وظيفتين أساسيتين في

البحث التاريخي الاجتماعي والسياسي وعلم الاجتماع التاريخي: ١. بيان الآلية السببية (العلّية)؛ ٢. اختبار الفرضية. تعتمد هذه الدراسة منهجية "بيان الآلية السببية". إن بيان الآلية السببية يوضح ثلاث قضايا بحثية للباحث في التاريخ السياسي وعلم الاجتماع، وهي:

١. آليه فتح الصندوق الأسود والتي تكشف للباحث بوضوح عن الأسباب الوسيطة والأسباب المساعدة؛ ٢. الآلية السببية التي تحدد اتجاه العلاقة بين الظواهر، والتمييز بين ما هو السبب وما هو النتيجة والمسبب؛ ٣. ترشدنا الآلية السببية إلى ما إذا كانت العلاقة المفترضة هي علاقة سببية حقيقية أم علاقة زائفة. (كافي، ٢٠١٦م، صص١٥٢-١٥٥)

توفّر الارتباطات معلومات حول المدخلات (المتغيرات المستقلة) والمخرجات (المتغير التابع)، مع تقدير دقيق لكمية التباين بين الاثنين؛ ولكن لو سوئلنا: لماذا تفترق المدخلات عن المخرجات؟ لا توجد معلومات متاحة. تشير علمية فتح "الصندوق الأسود" إلى الجهل بالعملية التي تربط المدخلات بالمخرجات. وبعبارة أخرى، يزعم المنهج الآلي أن الارتباطات أو التقارنات/ التعاقبات بين الظواهر تمثل أيضاحات أولية وليست بالنتائج النهائية؛ والمراد من "الإيضاحات الأوّلية" السؤال لماذا يثير الآخر؟ وبالتالي يصار إلى تفسير آخر يعتمد على الإشارة إلى الأشياء والأنشطة التي أدت إلى ذلك. أما الإيضاح النهائي، فيثار فيه السؤال عن سبب عدم اثارة الآخر، أو بمعنى آخر ليس لديه صندوق أسود (Boudon,1998, p. 173).

تعنى الدراسة الحالية بمحاولة استغلال الآلية السببية من خلال فتح "الصندوق الأسود"، أي "نوع الحكم وأسلوبه" في العقدين الأخيرين من عمر تركيا، والكشف عن الأسباب الوسيطة، أي: "الطبيعة السياسية والحزبية والإجراءات والسياسات" ووضع معطيات البحث تحت متناول القرّاء والباحثين. إذ لو لم يتم

هذا الكشف فلن يحصل الجمهور على إجابة شاملة.

فعلى سبيل المثال لو سُئِل الجمهور: لماذا تشهد عملية التحوّل الديمقراطي في حكومة حزب العدالة والتنمية الكثير من التقلبات؟، فقد يجيب وعلى نحو الاجمال: لأن نموذج الحكم الذي يتبناه هذا الحزب كان مختلفا في فترات متفاوتة. ولكن لهذا البيان صندوقاً أسود، إذ من الممكن أن يثار السؤال التالي: لماذا تؤثر نماذج الحكم وأنماط الحكومة على عملية التحوّل الديمقراطي وتعزيزه؟ هذا السؤال الثاني الذي يشير إلى الصندوق الأسود بين المتغير المستقل/ (نماذج الحكم)، والمتغير التابع/ المخرج (عملية التحوّل الديمقراطي)، يجد إجابته في "الكيفية"، أي الآلية التي تربط بين المتغير المستقل والمتغير التابع. وبعبارة أخرى واقع السؤال الثاني هو: كيف ومن خلال أي آلية تمكنت نماذج الحكم من التأثير على عملية التحوّل الديمقراطي في تركيا خلال فترة قيادة حزب العدالة والتنمية؟

والجواب هو أن حكومة حزب العدالة والتنمية اختارت على مدى العقدين الماضيين ثلاثة أنواع من أساليب الحكم: "الليبرالية المحافظة"، و"الديمقراطية التفويضية"، و"شبه الاستبداد المتدهور"، والتي هي في الأساس انعكاس لـ"نظام هجين- تركيبي" هي التي أثرت على عملية التحوّل الديمقراطي ومدى رسوخ الديمقراطية هناك، والتي يمكن تقسيمها بشكل عام إلى الفئات التالية:

١. فترة "النمو والقوّة"، وتتمثل بالفترة الأولى لحكم حزب العدالة والتنمية ما بين ٢٠٠٢-٢٠٠٨م

٢. فترة "الضعف والتقلّص"، وتتمثل بالفترة الثانية الحكم حزب والتنمية ما بين ٢٠٠٩-٢٠١٣م

٣. فترة "الانحدار والسكون"، وتتمثل في الفترة الثالثة لحكم حزب العدالة والتنمية ما بين ٢٠١٤-٢٠٢٠م

أمّا:

١. فترة "النمو والقوّة"؛ التي شهدتها الفترة الأولى لحكم حزب العدالة والتنمية ما بين ٢٠٠٢-٢٠٠٨م

ولكي نفهم بشكل صحيح وكاف لماذا نمت وتعززت عملية التحوّل الديمقراطي خلال هذه الفترة، يتعين علينا أوّلاً أن نلتفت إلى الأسباب والعوامل الأكثر أهمية التي أدت إلى ظهور حزب العدالة والتنمية على الساحة السياسية؛ لأن هذه العوامل كانت إلى حد ما فاعلة في إضعاف عملية التحوّل الديمقراطي:

- أزمة الانقلاب العسكري- المدني الذي وقع في ٢٨ فبراير/شباط ١٩٩٧م، واستياء الرأي العام من تدخل العسكريين في السياسة وترحيبهم بنظام سياسي مدني يتولى السلطة.
- الأزمة الاقتصادية التي امتدت من عام ١٩٩٠م إلى عام ٢٠٠٢م وما نتج عنها من تدهور حاد في الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للشعب.[1]

تمكن حزب العدالة والتنمية بزعامة السيد أردوغان ومن خلال اعتماد استراتيجية ثلاثية الأبعاد: ١. اعتماد لغة الديمقراطية وحقوق الإنسان كدرع خطابي؛ ٢. حشد الدعم الجماهيري كشكل من أشكال الشرعية الديمقراطية؛ ٣. إنشاء تحالف ليبرالي مع القطاعات الحديثة/ العلمانية والتي منحت حزب العدالة والتنمية التمثيل السياسي الشرعي (انظر: أرغواني بيرإسلامي وزملاؤه، ٢٠١٧م). من تحييد خطر وتهديد المؤسسة العسكرية وبالتالي تقليل السخط العام، وكسب تأييد

١. فقد شهدت انتخابات عام ٢٠٠٢م امتناع ٨.٦ مليون ناخب بنسبة ٢٠.٩ % من إجمالي الناخبين عن التصويت. مضافاً إلى إ بطلان أصوات ١.٠٢ مليون شخص بنسبة ٣%. كما أن أصوات ٤٦ % من الناخبين – لم تبلغ النصاب القانوني البالغ ١٠ % فلم تنعكس في البرلمان؛ فبلغ إجمالي عدد الناخبين غير الممثلين في البرلمان ٢٥ مليوناً. وقد جاء هذه النتيجة كرد فعل لتراجع الأمل في السياسة، في أعقاب الأزمة الاقتصادية في عام ٢٠٠١م، فضلاً عن تراجع الثقة في حكومات الائتلاف الحاكم، حيث انتشر الفساد والمحسوبية على نطاق واسع (ياووز، ٢٠١٠م، ص١٨٤).

http://ipt.isca.ac.ir
Publisher: Islamic Sciences and Culture Academy

رجال الأعمال والفقراء والمهمشين والجماعات الدينية المحافظة، واكتساب الشرعية السياسية والمقبولية الشعبية.[1] (*Dağı, 2004*) ولذلك شكلت هذه الاستراتيجية الثلاثية الابعاد ومختلفة الطبقات الأسس الأولية لديمقراطية حزب العدالة والتنمية، وتحت تأثيرها تم اتخاذ العديد من التدابير الديمقراطية، مثل "وضع القيود على السلطات والحد من الصلاحيات غير القانونية وغير الديمقراطية للمؤسسة العسكرية"، وتأسيس "علاقات وثيقة مع الاتحاد الأوروبي"، و"التغيير والتطوير في الشؤون التعليمية والبحثية"، البدء "بعملية السلام الكردية"، و"الانفتاح العلوي"، ومنح "المزيد من الحريات المدنية".

ففيما يتعلق بالحريات المدنية، فقد شهدنا خلال الفترة من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٧م زيادة في الحريات المدنية في أجزاء مختلفة من تركيا؛ على سبيل المثال، بينما منحت منظمة فريدوم هاوس غير الحكومية NGO في عام ٢٠٠٢ تركيا درجة ٤.٥ من ٧ درجات ممكنة، إذ يرمز العدد ١ إلى وجود الحرية والعدد ٧ الى إنتفائها، في عام ٢٠٠٧، بلغت درجة تركيا إلى ٣. وفي الفترة نفسها، انخفضت حرية الصحافة من ٥٨ إلى ٤٩ [على مقياس يتراوح من صفر إلى ١٠٠، حيث يمثل الرقم ١٠٠ الأقل حرية]، كذلك انخفضت الحريات السياسية من ٢٣ إلى ١٩. [على أساس مقياس من صفر إلى ٤٠] (جاغابتاي، ٢٠١٨م، ص١١٣).

كما اتخذ حزب العدالة والتنمية خطوات جريئة ومثيرة للإعجاب في النقاش حول "عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي" من قبيل:

- إزالة الصلاحيات الاستثنائية لأعضاء مجلس الأمن القومي وتحويله إلى مركز استشاري عسكري.

١. في الواقع، تمكن حزب العدالة والتنمية من خلال طرح شعارات شعبوية مثل شعار "الخدمات" وخلق هوية غامضة لمنظومته الفكرية، من الاستثمار الكامل للأزمة السياسية والاقتصادية الحالية واستقطاب أعداد هائلة من الأصوات. (انظر: داراب زاده وزملاؤه، ٢٠١٣م).

http://ipt.isca.ac.ir
Publisher: Islamic Sciences and Culture Academy

- تقليص عدد الأعضاء العسكريين في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه المدنيين- القانونيين.
- تقليص صلاحيات الأمين العام لمجلس الأمن الوطني وتعيينه بناء على اقتراح من رئيس مجلس الوزراء وموافقة رئيس الجمهورية.
- تقليص عدد الأعضاء التابعين للأمين العام لمجلس الأمن القومي من ١١ إلى ٧ أعضاء.
- زيادة عدد اجتماعات مجلس الأمن القومي من مرة واحدة في الشهر إلى مرتين.
- تخفيض ميزانية مجلس الأمن القومي بنسبة ٦٠%.
- اقصاء العسكر من مجلس التعليم العالي والمجلس الأعلى للإذاعة والتلفزيون من مجلس الأمن القومي (Cizre, 2008, p. 137).

وبشكل عام، اعتمدت حكومة العدالة والتنمية في ولايتها الأولى سلسلة من الأساليب الجديدة التي عززت ووسعت عملية التحوّل الديمقراطي:

١-١. التركيز على النهج التعددي الأطراف

كان أردوغان يعتقد بأن "جزءاً كبيراً من المجتمع التركي يريد مفهوماً للحداثة لا ينفي التقاليد والتمسك بالموروث الديني، وبعالمية منفتحة على المحلية، وعقلانيته ليست غافلة عن الروحانية، ويكون "التغيير" الخاص به مجرّداً من الأصولية"، وأنّ في "الديمقراطية المحافظة" في الواقع استجابة جيدة لهذا التعطش (ياووز، ٢٠١٠م، ص١٥٠). وكان زعماء حزب العدالة والتنمية أرادوا من خلال هذا التعريف اقناع كل من "التقليديين والمحافظين"، و"الغربيين ومؤيدي الانضمام لعضوية الاتحاد الأوروبي"، و"المشككين والمعارضين لعضوية الاتحاد الأوروبي"، و"مجموعة الليبراليين". مضافاً إلى الأصوليين وضمهم في بوتقة واحدة. وقد نجحت هذه السياسة في الولاية الأولى من تصدي حزب العدالة والتنمية للحكم، وتمكنت

من استقطاب دعم أغلبية المجموعات السياسية في المجتمع التركي للسياسات الداخلية والخارجية لحزب العدالة والتنمية، الأمر الذي عزز إلى حد كبير عملية التحوّل الديمقراطي في تركيا.

١-٢. الحد من صلاحيات الجيش

لقد أدرك زعماء حزب العدالة والتنمية لاسيما رجب طيب أردوغان وعبد الله غول جيداً في السنوات التي سبقت العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وقبيل العام ٢٠٠٠م، وإثر الانقلاب ما بعد الحداثي ضد أربكان (١٩٩٧م) أن تجاوز الخطوط الحمراء للنظام العلماني والديمقراطية والكتلة العسكرية مستحيل، لاسيما عندما تكون السلطة السيادية ما زالت ضعيفة. ولذلك فضلوا خيار التعاون والتنسيق المؤقت والطارئ على العداء والمواجهة السريعة، إلى أن تمكنوا بدءاً من عام ٢٠٠٨م وما تلاها من الأعوام من إضعاف وتهميش سلطة الجيش من خلال تغيير أحكام الدستور والتعاون مع أحزاب المعارضة الأخرى. وفي الأساس، كانت الإصلاحات الديمقراطية التي أجراها أردوغان متوافقة مع رؤيته الرامية إلى الحد من السلطة السياسية الرسمية التي يتمتع بها الجيش، والخطوات اللازمة لإتمام مفاوضات عضوية تركيا مع الاتحاد الأوروبي. ولذلك، أعلن أردوغان في عام ٢٠٠٣م، بعد وقت قصير من وصوله إلى السلطة أنه ينبغي تقليص نفوذ الجيش في الشؤون السياسية من أجل إعداد الظروف اللازمة لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.

وقد نجح هذا النهج الذي اتبعته حكومة حزب العدالة والتنمية فقد شهدت هذه الفترة سحب وتقليص الكثير من صلاحيات السلطة ومواضع القوة من المؤسسة العسكرية، وعلى العكس من الفترة السابقة لم تعد المؤسسة العسكرية من بين الأضلاع الرئيسية لمثلث السلطة. بل تمكن قادة حزب العدالة والتنمية من إضعاف الضلع الآخر من المثلث المتمثل بالليبراليين والعلمانيين، بشكل كبير،

وأصبح الإسلاميون الجانب الوحيد للسلطة في تركيا، رغم أننا شهدنا في السنوات الأخيرة مرّة أخرى تعزيز عودة الجانب الليبرالي العلماني، يؤكد ذلك فوز المجموعة في الانتخابات البلدية عام ٢٠١٩م في المدن الكبرى الثلاث إسطنبول وأنقرة وإزمير.

١-٣. التركيز على الالتزام بمعايير كوبنهاجن الديمقراطية

لقد كان التأكيد على الالتزام بمعايير كوبنهاجن الديمقراطية وإضفاء الطابع الأوروبي على السياسة الخارجية التركية لا سيما في دورتها الأولى أحد المحاور الرئيسية لحزب العدالة والتنمية من أجل اكتساب الشرعية المحلية والدولية. وبعبارة أخرى، استثمر حزب العدالة والتنمية السياسة الخارجية لإحداث تحوّلات في البلاد وتعزيز شرعيته الداخلية في المواجهة مع المؤسسات الحكومية. في الواقع أنّ حزب العدالة والتنمية في الوقت الذي يتماشى فيه مع المتطلبات والمعايير الديمقراطية للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ويحاول تنفيذها، يسعى إلى إعادة تعريف وتقييد الدور المستقل للجيش وحلفائه في القضاء والبيروقراطية. من ناحية أخرى تمكن حزب العدالة والتنمية من استثمار سياسة خارجية تعتمد محورية أوربا كأداة لتبرئة نفسه من الاتهام بالإسلاموية، ولتحقيق هذا الهدف، التزم إلى حد كبير بمعايير كوبنهاجن وقام بتطبيقها، مما أدى إلى تعزيز وتطوّر عملية التحوّل الديمقراطي. وفي هذه الدورة أعلن السيد أردوغان: "باننا نعتبر عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي أعظم مشروع ديمقراطي منذ إعلان الجمهورية". ولكن بعد أن واجه زعماء حزب العدالة والتنمية عرقلة بعض الدول الأوروبية لهذا الانضمام وبروز مشاكل حقوق الإنسان وتوجهاتهم الخاصّة كاسلاميين المناهضة للعلمانية بالنسخة التي تقتضيها معايير كوبنهاجن، قالوا: "نريد الانضمام إلى أوروبا، وليس الذوبان فيها"، ولكن عندما جوبهوا بمعارضة

الاتحاد الأوروبي العلنية لعضوية تركيا، قال أردوغان: "إنّ الاتحاد الأوروبي هو شاغلنا وهاجسنا الذهني، وهذا الشاغل يوحدنا، على الرغم من اختلافاتنا في تصوراتنا للعضوية فيه". ومع تصاعد الخلافات بين الحكومة التركية والاتحاد الأوروبي، لاسيما بعد أزمة حديقة جيزي وانقلاب ٢٠١٦م، اصبح السيد أردوغان بدلاً من الحديث عن التردد والهواجس بشأن العضوية والخروج من موازين كوبنهاجن صار يتحدث عن إجراء استفتاء لتحديد وتعيين العضوية واعتبر ذلك الأمر من شؤون الشعب هو الذي يبت فيها. ومن الجدير بالذكر أنه وفقاً لنتائج استطلاعات عام ٢٠٠٢م أعرب ٦٤% من الشعب التركي عن رغبتهم في عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي مقابل ٣٠% ضد الانضمام؛ ولكن في السنوات الأخيرة انخفضت نسبة المؤيدين إلى ٥٠ في المئة.

المجلد ٢ * العدد ٢ * الرقم المسلسل للعدد ٤ * خريف و شتاء ٢٠٢٢

١-٤. تنفيذ السياسات الاقتصادية ذات الطابع الخدمي الاجتماعي

ورغم أن عدنان مندريس وتورغوت أوزال كانا أوّل من حاول إعادة تعريف السياسة كأداة لتمكين الشعب ضد الحكومة، واستبدال الكمالية بالإسلامية، والهامشي بالأصلي، والتقدمي بالتقليدي، لغرض تحقيق التوازن في المجتمع، ووضع حقوق الأفراد والحقوق الثقافية للأقليات في مواجهة السياسات المغلقة وغير المتسامحة. قدم أردوغان أيضاً مفهوم "السياسة الريادية"[1] في سياق هيمنة قوى السوق وصعود البرجوازية الجديدة، مؤكّداً على السوق كنموذج للتفاعل بين السياسة والمجتمع. حيث يرى أنّ عملية النمو الاقتصادي هي قوة استقرار للمجتمع تهدف إلى رفع مستوى المعيشة وخلق نظام أخلاقي جديد. وتؤكد المعايير الجديدة للأخلاقيات الريادية على أهمية الادخار وكسب المزيد من

1. Entrepreneurial Politics

المال والتخلي عن العقلية التقليدية المتمثلة بالرضا بالقليل والتركيز فقط على العبادة الدينية (ياووز، ٢٠١٠م، صص٤٣٢- ٤٣٣).

وفي ضوء هذه المعايير أصبحت مفاهيم "الخدمة" و"رفاهية الشعب" مبادئ مركزية لسياسات حزب العدالة والتنمية، ونتيجة لذلك، ووفقاً لإحصاءات الأمم المتحدة عام ٢٠١١م تم تصنيف تركيا في عداد الدول الأكثر تقدماً في العالم، وفقاً لبيانات البنك الدولي حيث ارتفعت نسبة الطبقة المتوسطة في الفترة ما بين ١٩٩٣ إلى ٢٠١٠م في تركيا من ١٨% إلى ٤١%. ومن ناحية أخرى زاد دخل ٤٠% من أدنى فئات المجتمع بنفس مقدار متوسط نمو السكان العام، وهو ما يعني أن الزيادة في الدخل في البلاد تم قسمت بين طبقات مختلفة (جاغابتاي، ٢٠١٨م، صص١٣٣-٢٣٤).

ولا ينبغي لنا أن نغفل عن حقيقة مهمة وهي أن معظم برامج حزب العدالة والتنمية خلال هذه الفترة، ولاسيما على الصعيد الاقتصادي، كانت متأثرة بالتوجهات السياسية التي سيطرت على النظام الدولي بعد الحرب الباردة؛ وفي واقع الأمر أنّ تركيز الحزب على قضايا من قبيل: العولمة، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، واقتصاد السوق الحر، كل ذلك يشير إلى رغبته وإهتمامه بأن ينال العضوية في النظام العالمي الجديد. وفي هذا الصدد قدم حزب العدالة والتنمية برامجه وأهدافه من خلال أربعة مجالات رئيسية:

١. التنمية الاقتصادية، ٢. تعزيز قطاع الخدمات الاجتماعية، ٣. التوجه نحو الديمقراطية، ٤. الجمع بين الموقف المتسامح والمحافظ (Koçal, 2014, p. 30).

نعم، هناك من المحللين يرى أن اتجاه النمو الاقتصادي في تركيا لم يكن نموا بوتيرة تصاعدية للغاية خلال فترة حكم السيد أردوغان؛ لذلك فإن اتجاه النمو الاقتصادي في تركيا لم يظهر تفاوتاً كبيراً في فترات مختلفة مقارنة بما حصل بداية الجمهورية وحتى الآن. ومن بين الأسباب وراء ذلك أن قانون المشتريات العامة تم تعديله ٣٢ مرّة ما بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠١٣م، كجزء من عملية الإصلاح

الاقتصادي التي أعقبت الأزمة المالية التركية في عام ٢٠٠١م، مع إجراء ١٣٥ تعديلاً على أقسامه الفرعية، مما أدى في نهاية المطاف إلى إضعافه بشكل كبير. ولكن نظراً لأن الوضع السياسي والاقتصادي في تركيا قد وصل إلى مرحلة حرجة[1] في السنوات التي سبقت عام ٢٠٠٢م. وقبيل تولى حزب العدالة والتنمية السلطة، وكان الناس يعانون من ضائقة اقتصادية؛ ومن ثم فإن النمو الاقتصادي النسبي خلال الولاية الأولى لحزب العدالة والتنمية أصبح ملموساً بشكل أكبر بالنسبة لعامة الناس، ولاسيما الفئات الضعيفة والمهمشة من المجتمع. وفي الوقت نفسه، وبناءاً على الإحصاءات والأرقام ارتفع تصنيف النمو الاقتصادي التركي على مستوى العالم من المرتبة العشرين في عام ٢٠٠١ إلى المرتبة السابعة عشرة في عام ٢٠٠٤م، وظل مستقراً لمدة عشر سنوات تقريباً.

علماً أنّ الجداول والرسوم البيانية التالية توضح مكانة تركيا في الاقتصاد العالمي على مدى السنوات الستين الماضية؛ وتشير الإحصائيات والأرقام إلى أنّ معدل النمو الاقتصادي في عهد حزب العدالة والتنمية لا يختلف كثيراً عن الحكومات السابقة:

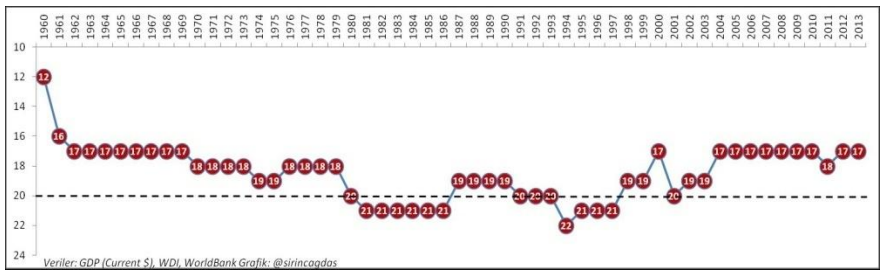

١. وللاشارة فقد شهدت انتخابات عام ٢٠٠٢م امتناع ٨.٦ مليون ناخب بنسبة ٢٠.٩% من إجمالي الناخبين عن التصويت. مضافاً إلى بلوغ عدد الاصوات الباطلة ١.٠٢ مليون شخص بنسبة ٣%. كما أن أصوات ٤٦% من الناخبين – لم تبلغ النصاب القانوني البالغ ١٠% فلم تنعكس في البرلمان؛ فبلغ إجمالي عدد الناخبين غير الممثلين في البرلمان ٢٥ مليوناً. وقد جاء هذه النتيجة كرد فعل لتراجع الأمل في السياسة، في أعقاب الأزمة الاقتصادية في عام ٢٠٠١م، فضلاً عن تراجع الثقة في حكومات الائتلاف الحاكم، حيث انتشر الفساد والمحسوبية على نطاق واسع. (ياووز، ٢٠١٠م، ص١٨٤)

http://ipt.isca.ac.ir
Publisher: Islamic Sciences and Culture Academy

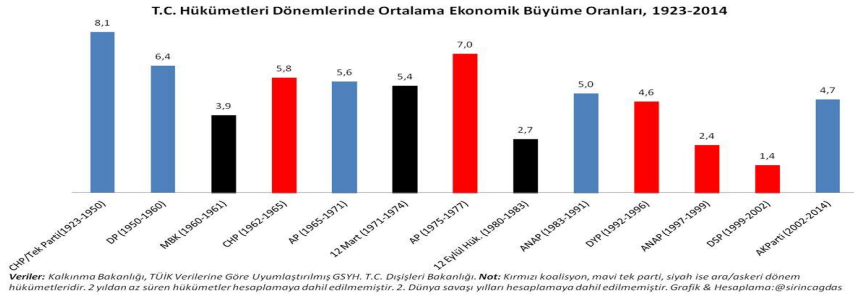

٢. فترة "الضعف والتقلّص"؛ وتتمثل بالفترة الثانية لحكم حزب العدالة والتنمية ما بين ٢٠٠٩- ٢٠١٣ م.

٢-١. التوتر والاختلاف بين القيادات والمؤامرات الداخلية والخارجية

تعبر الفترة الثانية من حكم الحزب في الواقع فترة "إضعاف وتقليص" لعملية التحوّل الديمقراطي في تركيا؛ فعلى النقيض من الفترة الأولى تم اعتماد سياسات وتدابير كان هدفها الرئيسي عرقلة عملية التحوّل الديمقراطي والحد منه. فعلى سبيل المثال، خلال هذه الفترة، أطلق الهيكل السياسي الحاكم وبقيادة حركة غولن (حكومة الظل)، عملية [تهدف ظاهرياً إلى تعزيز الديمقراطية] تحت شعار "الأرغنة"، والتي كانت في الأساس عبارة عن سلسلة من الأنشطة المناهضة للديمقراطية ضد جميع الأحزاب السياسية ومجموعات كتلة المعارضة. فمن بين التدابير التي اتخذت خلال عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩م. إقصاء كبار العسكريين في مقر قيادة الجيش، وأساتذة الجامعات والمؤسسات العلمية والأكاديميين البارزين، والصحافيين والمحللين السياسيين، والقضاة والمدّعين العامين المستقلين والخبراء.

وفي واقع الأمر أصبحت قضية مشروع "الأرغنة" أحد أسس السياسة الاستبدادية وإحدى سمات الخطاب السياسي لحزب العدالة والتنمية خلال هذه الفترة، حتى بلغ تجاوز حجم الأدلة والشواهد المقدمة للمحكمة ضد مشروع الأرغنة هذا ٨٠٠٠ صفحة (جاغابتاي، ٢٠١٨م، ص١٤٦).

ولهذا السبب صدرت في عام ٢٠٠٨م لائحة اتهام بإغلاق حزب العدالة

والتنمية بسبب "تحوله إلى مركز للأنشطة المناهضة للعلمانية" وحظر الأنشطة السياسية لرجب طيب أردوغان وعبد الله غول و٧١ شخصاً من هذه الحركة، قام برفع الدعوى السيد عبد الرحمن يالتشين كايا، المدعي العام الرئيسي للمحكمة العليا للجمهورية التركية، وتم تقديمها إلى المحكمة الدستورية.[1]

٢-٢. التلاعب بالدستور للتخلّص من المعوقات البنيوية والسياسية الناشئة

ومن الأمور التي قام بها حزب العدالة والتنمية في هذه الفترة أيضاً إجراء "استفتاء لتعديل بعض فقرات الدستور"، وكان جزء من هذا الاستفتاء يتعلق بصلاحيات رئاسة الجمهورية. وبناء على هذا التغيير الناتج عن تلك العملية تقرر من انتخاب رئيس الجمهورية بشكل مباشر من قبل الشعب ولفترتين متتاليتين مدة كل منهما خمس سنوات. وبهذا مهد السيد أردوغان الطريق فعليا لرئاسته في عام ٢٠١٤م أول انتخابات رئاسية "لم تُعقد ديمقراطياً على الإطلاق" بحسب تعبير مجلة التايم. فعلى سبيل المثال خصصت وكالة الأنباء الحكومية (تي آر تي) ١ % من تغطيتها لتصريحات أردوغان وآرائه، في حين حظي إحسان أوغلو ودميرتاش، المعارضان لأردوغان، بنسبة ٣٢ و١٨ % على التوالي من التغطية فقط. كما أنّ ٢٥ % من المقالات حول إحسان أوغلو كانت ذات نبرة سلبية في حين أن المقالات حول أردوغان كانت كلّها بنبرة إيجابية (جاغابتاي، ٢٠١٨م، ص١٧٣).

وكان التطور المهم الآخر في هذه الفترة هو إجراء الاستفتاء[2] "الدستوري" عام ٢٠١٠م لإجراء ٢٦ تعديلاً دستورياً كان قد أقرّها الانقلاب العسكري بعد عام ١٩٨٠م وبحسب أردوغان وحزب العدالة والتنمية فإنّ الهدف الرئيسي من الاستفتاء هو تعديل الدستور بطريقة تتوافق أكثر مع دساتير الدول الأعضاء

١. اشتهرت حركة العسكر هذه على الصعيد السياسي حينها بالمؤامرة الإلكترونية.
٢. بلغت نسبة الأصوات المؤيدة للتعديل ٥٨% مقابل ٤٢% من الأصوات الرافضة.

http://ipt.isca.ac.ir
Publisher: Islamic Sciences and Culture Academy

في الاتحاد الأوروبي وتسهيل انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.

وأشار مؤيدو الاستفتاء إلى ضرورة إقامة إصلاحات من شأنها معالجة عدم المساواة في الحقوق بين المرأة والرجل، وزيادة حقوق المواطنين في حياتهم الشخصية، وإعطاء المزيد من الصلاحيات للمسؤولين المنتخبين مقارنة بأولئك الذين تختارهم الحكومة. في المقابل اعتقدت المعارضة (الأحزاب السياسية المتنافسة، لاسيما العلمانيون) أنه لن يتم إجراء أي إصلاحات تقدمية. بل ذهبوا أكثر من ذلك حيث اعتقدوا بأن الاستفتاء إذا تمت الموافقة عليه فسوف يمنح الحكومة مزيدا من الصلاحيات للتدخل في المحاكم وما يصدر منها من أحكام. ومما سجلته المعارضة على الإستفتاء أنّ على الناخبين أن لا يجيبوا بنعم أو لا على ٢٦ سؤالاً حزمة واحد، وإنما تجب الإجابة عن كل سؤال على حدة. لذا كان الإستفتاء في الواقع بمثابة منح الثقة لأردوغان وليست له أي علاقة بقيمة الإصلاحات وضرورتها. فعلى سبيل المثال، لم يطرأ أيّ تحسّن على نطاق الحريات فيما يتصل بالنقاش حول حقوق المرأة وسرية المعلومات الشخصية على الرغم من الإصلاحات المقترحة (جاغابتاي، ٢٠١٨م، صص١٤٩-١٥٠).

تعكس الرسوم البيانية أدناه مستوى الحريات المدنية وحريات الصحافة واتجاهات الديمقراطية الليبرالية على التوالي والتي تتناقض مع ادعاء السيد أردوغان بتسهيل العضوية في الاتحاد الأوروبي:

Figure 3. Turkey's civil liberties scores. Source: Compiled from Freedom House, "Freedom in the World" reports: Turkey, 1998–2015, http://www.freedomhouse.org/.

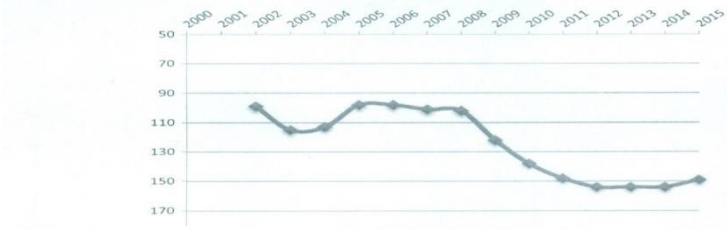

Figure 1. Press freedom in Turkey. Source: Compiled from Reporters without Borders, World Press Freedom Index, 2002–2015, https://index.rsf.org/#!/.

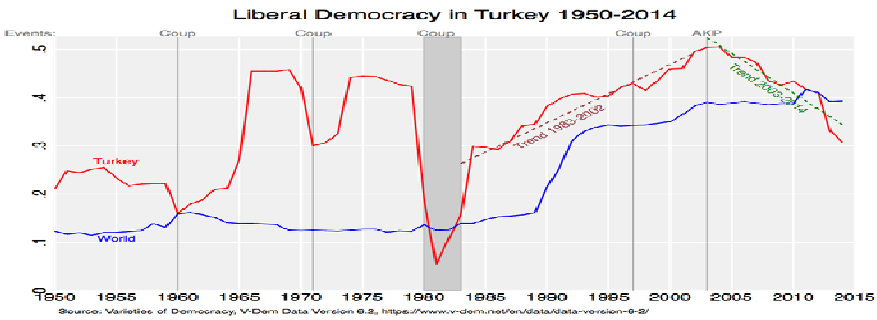

ومن النتائج التي ترتبت على نجاح الاستفتاء "مواجهة السلطة القضائية"؛ ففي واقع الأمر، قرر أردوغان بعد فوزه في الاستفتاء مواجهة القضاء والمحاكم التي لعبت دوراً رئيسياً في الانقلاب الناعم عام ١٩٩٧م وكان من بين الإصلاحات المقترحة السماح للحكومة بزيادة عدد القضاة في المحكمة الدستورية من ١١ إلى ١٧قاضياً. وقد قام الرئيس عبد الله غول بتعيين اثنين من هؤلاء القضاة دون الحاجة إلى موافقة البرلمان. وقد أدى هذا التغيير إلى منح أردوغان السيطرة على أقوى محكمة في تركيا. وكان التعديل الآخر هو زيادة عدد أعضاء المجلس الأعلى للقضاء والمدعين العامين من ١٢ إلى ٣٤ عضواً. تم تعيين أربعة من الأعضاء الجدد في المجلس من قبل الرئيس غول. ويقع هذا المجلس أيضاً تحت إشراف وزير العدل (جاغابتاي، ٢٠١٨م، صص١٤٩-١٥٤،). كما كان من المقرر تحديد نطاق وواجبات القضاة العسكريين؛ بنحو ينبغي التحقيق في جميع الجرائم المتعلقة بأمن

الدولة والنظام الدستوري وطريقة عمله في محاكم عادلة (Özbudun, 2015, p. 45). وقد منحت هذه التغييرات أردوغان وحزب العدالة والتنمية مضافاً إلى سيطرتهم الفعلية على البرلمان والسلطة التنفيذية، السيطرة على ثالث أقوى سلطة في البلاد.

وفضلاً عن المحاكم العليا أراد أردوغان أيضاً قمع وإضعاف وسائل الإعلام العلمانية والكيانات التجارية التي دعمت الجيش خلال الانقلاب الناعم. ولذلك تم فرض القيود والسيطرة على الصحف الرئيسية المعارضة للحكومة مثل صحيفة صباح، وأكشام، وستار، ومليت، ووطن، فضلا عن الشبكات التلفزيونية. ففي العام ٢٠٠٢م عندما وصل حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، كانت الكيانات التجارية الموالية للحكومة تملك أقل من ربع وسائل الإعلام، فيما بلغت في عام ٢٠١١م سيطرة الكيانات التجارية الموالية للحكومة حوالي ٥٠% من وسائل الإعلام. حيث تشهد الساعة الاعلامية اليوم تحولا كبيراً لصالح الحكومة إذ باتت أغلبية كبيرة من وسائل الإعلام المؤيدة للحكومة مملوكة لكيانات تجارية مؤيدة لأردوغان. فقبل حظرها كانت صحيفة "صباح" تعتبر صحيفة نيويورك تايمز التركية؛ إذ كانت كتاباتها ذات نبرة ليبرالية، فأصبحت هذه الوسيلة الاعلامية اليوم تحت السيطرة الكاملة لأردوغان. والأمر الأكثر أهمية هنا هو أن الصحف التركية لم تعد قادرة على انتقاد أردوغان اليوم بنفس الطريقة التي كانت تنتقد بها من سبقه من الزعماء السياسيين الأتراك، بما في ذلك ديميريل، وأجاويد، وأوزال، ويلماز، وغيرهم (جاغابتاي، ٢٠١٨م، صص١٤٩-١٥٤). في واقع الأمر، وبناء على هذا الاستفتاء، حصل السيد أردوغان على الصلاحيات الكاملة لتطهير وسائل الإعلام من العناصر "المناهضة للديمقراطية" أي منتقدي حزب العدالة والتنمية (توغال، ٢٠١٦م، ص٥٨).

يبدو ظاهراً أن إجراء هذه التعديلات كان يهدف لوضع عقبات أمام تحركات العسكر ضد الحكومة وتعزيز المؤسسات المدنية؛ إلا أنّ الواقع يشي بأمر آخر حيث قامت الحكومة ومن خلال الاستفتاء والتغييرات التي استند إليها

بتطهير المجلس الأعلى للقضاة والإدعاء العام من الأعضاء المنتمين إلى الكماليين وبعض القوميين، وعينت بدلاً من ذلك أعضاء تابعين لحزب غولن (جماعة الخدمة). وبعبارة أخرى، يمكن القول بأنّ جماعة الخدمة بزعامة فتح الله غولن لعبت دوراً مهماً في إجراء الاستفتاء وتغيير تركيبة القضاء والنيابة العامّة. وبشكل عام، تمكن أردوغان، من خلال هذا الاستفتاء، من إخضاع منظمة غير ديمقراطية (الجيش) ومنظمتين ديمقراطيتين (القضاء والإعلام) لسيطرته، الأمر الذي زاد من استخفافه بالديمقراطية.

وبشكل عام، فخلال هذه الفترة على الرغم من أن الإجراءات العملية والسياسات التي تتخذها البنية الحاكمة تبدو ظاهراً وكأنها تهدف إلى استكمال عملية التحوّل الديمقراطي في البلاد؛ ولكن جوهر المسألة وواقع التحركات يكمن في سياسة "اختبار القوّة وتصفية الحسابات". والجدير بالذكر أن ذلك كان يتم بالتعاون بين حركة غولن والاتحاد الأوروبي. ونظراً للعلاقة الطويلة الأمد بين حركة غولن وحكومة حزب العدالة والتنمية فإن هذا التعاون يبدو أمرا طبيعياً، ولكن الغريب في الأمر وغير الطبيعي تعاون الاتحاد الأوروبي وتجاهله لتصفية الحسابات الخائنة وغير الديمقراطية التي قامت بها الحكومة التركية، وهو ما يعكس النهج المتناقض للاتحاد الأوروبي في التعامل مع سياسات الدول الأخرى، لاسيما في عملية التحوّل الديمقراطي.

٣. فترة "التدهور والركود"؛ وتتمثل في الفترة الثالثة لحكم حزب العدالة والتنمية ما بين ٢٠١٤-٢٠٢٠م

في القسم السابق، أوضحنا أن بعض الإجراءات المناهضة للديمقراطية كان لها تأثير سلبي على عملية التحوّل الديمقراطي، وبالتالي "إضعاف وتقليص" هذه العملية. ولكن هذه لم تكن نهاية الحكاية؛ إذ بعد عام ٢٠١٥م شهدنا حصول بعض الأحداث غير الديمقراطية الأخرى التي مهدت إلى حد كبير الطريق لـ "التراجع

وتوقف" عملية التحوّل الديمقراطي في تركيا. ومن تلك الأحداث:

٣-١. الانقلاب الفاشل في ٢٠١٦م.

إن انقلاب ١٥ يوليو ٢٠١٦م كان وبحسب السيد أردوغان، "لطفاً ربّانياً"، وفرصة ثمينه له حيث لم يكتف السيد أردوغان باسم مكافحة الأعمال المناهضة للديمقراطية بالتصدّي لمدبري الانقلاب بالطرد أو الإيقاف عن العمل أو السجن بل قام أردوغان أيضاً بسجن الآلاف من أنصار حركة غولن وأتباعها مضافاً لعدد كبير من المنتقدين اليساريين والعلمانيين الذين أودعهم في السجون أيضاً كجزء من هذه التصفيات والتسويات التي طالت المعارضين. فقد تم اعتقال وسجن أكثر من ٥٠ ألف شخص بمن فيهم كبار العسكريين والقضاة والمدّعين العامين وضباط الأمن والمخابرات وأساتذة الجامعات و... وهذا فضلا عمّا يقرب من ١٧٠ صحفياً. كما أن دعوة السيّد أردوغان للشعب التركي لمواجهة الانقلابيين وأنصارهم جعلته يظهر في الأذهان العامة بمظهر "المنقذ". كما حاول حزب العدالة والتنمية ومن خلال إقامة "يوم الوحدة" بعد ١٥ يوما فقط من الانقلاب والدعوة القسرية للأحزاب القوية [باستثناء حزب الشعوب الديمقراطي الكردي]، بما في ذلك حزب الشعب الجمهوري المعارض، أن يظهر صورة السيد أردوغان لدى الرأي العام بكونه شخصية ديمقراطية وأكبر من الاطر الحزبية الضيّقة وانه ممثل الشعب كله. ومن ثم فإنّ الانقلاب الفاشل كان في الأساس فرصة ثمينة لتعزيز وترسيخ سلطة السيد أردوغان في الحكومة، وهي العملية التي رافقتها حالة الطوارئ وشهدت إصدار العديد من المراسيم الحكومية الخارجة عن القانون من قبل السلطة الحاكمة.

٣-٢. استفتاء التعديل الدستوري ٢٠١٧م

شهدت تركيا خلال فترة الحكم الجمهوري صياغة ثلاثة دساتير حتى الآن، في الأعوام ١٩٢٤، و١٩٦١، و١٩٨٢م على التوالي. لكن أحكام الدستور تمت

مراجعتها مرات عديدة حتى أن نص الدستور الأخير تمّ تعديله ٢١ مرّة (Coşkun, 2017, p. 2). وقد وصف البعض التعديلات الدستورية التي أجريت في تركيا على أنّها "إساءة استخدام للتعديلات الدستورية"[١]. فعلى سبيل المثال شهد التعديل الدستوري لتركيا بتاريخ ١٢ سبتمبر/أيلول ٢٠١٠م تغيير "هيكل ومبادئ انتخاب أعضاء المحكمة الدستورية والمجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين".

انطلقت هذه التغييرات من نوايا سيئة تماما ولم تكن متوافقة مع العملية الديمقراطية بتاتاً. وكان هدفهم الرئيسي من وراء اقامتها إضعاف أو القضاء على استقلال القضاء والمحاكم والمدعين العامّين التي كانت تمثل في الواقع مؤشراً على وجود الدولة القانونية الديمقراطية وفصل السلطات في البلاد. وكان الهدف النهائي هو إبقاء المسؤولين الحكوميين خارج نطاق المراقبة والمساءلة.

وعلى الرغم من أنّ هذا النوع من التغيير يتوافق ظاهرياً مع قوانين الدول الديمقراطية الليبرالية (إعطاء البرلمان التركي الحق في انتخاب ثلاثة أعضاء في المحكمة الدستورية، وإعطاء الرئيس الحق في انتخاب أربعة أعضاء في المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين)، ولكن عندما ننظر عن كثب نرى أن أعضاء هذه الهيئات يتكونون، أولاً، من أفراد محددين ومن طيف واحد، وثانياً، القرارات التي يتخذونها غالباً ما تكون غير عادية. فمنذ عام ٢٠١٠م نسي أعضاء هذه الهيئات في تركيا واجبهم الرئيسي المتمثل بحماية استقلال القضاة، وسيادة القانون، وفصل السلطات. وفي هذا الصدد، يصف ديفيد لاندو هذا الوضع في تركيا بشكل رائع جداً حيث قال: "ما زالت تلك الدساتير تبدو ظاهراً أنّها لا تزال دساتير ديمقراطية، وهي بطبيعة الحال تتضمن العديد من خصائص الدستور الديمقراطي الليبرالي. ولكن عندما ننظر إليها عن كثب نرى أن هذه السياسات

١. وصف بعض الباحثين والكتّاب التعديلات الدستورية التي اجريت خلال فترة حكم السيد أوردوغان هذه بمصطلحات من قبيل "التحايل على القانون"، و"انتهاك القانون"، و"سلب الشرعية"، و"انتفاء القانون".

http://ipt.isca.ac.ir
Publisher: Islamic Sciences and Culture Academy

مصممة ومنفذة في الأساس لتدمير النظام السياسي الديمقراطي" (Landau, 2013).

ويمكن وصف كلام السيد لاندوا فيما يتعلق بما حدث في عام ٢٠١٠م ولاسيما عام ٢٠١٧م في تركيا بالنحو التالي: تمكنوا بفضل التغييرات الرائعة التي أجروها من أعادة تصميم بُنية الدستور، غير أن النتيجة التي ترتب على هذه العمل أن أصبح النظام الجديد أقل ديمقراطية بكثير مما كان عليه النظام السابق. ففي التغييرات التي أحدثها استفتاء عام ٢٠١٧م أصبح النموذج التركي للانتهاكات الدستورية النموذج الأولي لنموذج النظري لأندوا.

ففي ١٦ أبريل/نيسان ٢٠١٧م أجرى حزب العدالة والتنمية استفتاء آخر لغرض تغيير ١٨ مادة من الدستور، وكان في الحقيقة استفتاء على انتقال "النظام السياسي في تركيا من برلماني إلى رئاسي". ومن أهم الأحكام التي تم تعديلها في الدستور ما يلي:

- تم تغيير النظام البرلماني إلى نظام رئاسي؛ فتم إلغاء منصب رئيس الوزراء وإضافة منصبي نائب الرئيس بدلاً منه.

- لا تكون الحكومة بعد ذلك مسؤولة رسمياً أمام البرلمان؛ وسيكون للرئيس سلطة حل مجلس الشعب التركي؛ كما تمّ إلغاء حق البرلمان باستدعاء ومسائلة وعزل الرئيس أو أعضاء حكومته.

- تعيين أو إقالة الوزراء وإقالة وتعيين الإداريين في الدولة يكون حسب تقدير الرئيس وصلاحيتاته. كما يمكن للرئيس أيضاً أن يجمع بين رئاسة الحزب ورئاسة الجمهورية في آن واحد؛ كذلك تم سلب البرلمان حق الإعلان عن حالة الطوارئ وجعلها من صلاحيات رئيس الجمهورية.

- تم إلغاء المحاكم العسكرية ومنع العسكريين من الترشح للانتخابات البرلمانية (Cumhuriyet gazetesi, 2017).

فإذا أخذنا تصريح السيد ميشيلز على محمل الجد وتأملنا فيما قال من أنّ "النظام الرئاسي لا ينسجم مع المبادئ الأساسية للديمقراطية تماماً" (ميخلز، ١٣٩٢هـ

ش، ص٢٢٧) يتضح لنا بجلاء أنّه مع التغييرات التي تم تنفيذها من خلال استفتاء عام ٢٠١٧م أنّ عملية التحوّل الديمقراطي في تركيا واجهت عقبة أكثر خطورة واقتربت من الطريق المسدود والجمود.

كما أن الإصلاحات الجديدة جعلت الشروط المطلوبة لإقالة الرئيس وحكومته من خلال التصويت بحجب الثقة في برلمان البلاد أكثر صعوبة. وبتعبير آخر، إذا طالبت أغلبية البرلمان بعزل الرئيس، فإن المحكمة الدستورية والتي يتم تعيين ١٢ من أعضائها الخمسة عشر، هي التي سيكون لها الحق في محاكمة الرئيس، وبالتالي فإن الرئيس في الواقع هو المسؤول التنفيذي في البلاد، ولكنه لن يخضع للمساءلة بموجب القانون. وبالإضافة إلى ذلك، من خلال هذه الخطة سوف يقوم الرئيس أيضاً بتعيين أكثر من نصف أعضاء السلطة القضائية، وسيكون لديه أيضاً صلاحيات خاصة للإشراف على أداء المجلس الأعلى للقضاء والمدّعين العامّين.

٣-٣. إلغاء نتائج الانتخابات البلدية التي جرت في ٣١ مارس ٢٠١٩م

مثّل إلغاء نتائج الانتخابات البلدية في ٣١ مارس/آذار ٢٠١٩م في الواقع حدثاً غير ديمقراطي آخر وقع في الساحة السياسية إبّان حكم حزب العدالة والتنمية وأضر كثيراً بسجل الحزب الديمقراطي. فقد فاز في هذه الانتخابات أكرم إمام أوغلو، ممثل كتلة المعارضة في المنافسة الانتخابية، ولكن الحكومة التركية ضغطت على الهيئة العليا للانتخابات وانتهى الأمر باصدارها حكماً بإلغاء الانتخابات. وعلى الرغم من فوز كتلة المعارضة بشكل حاسم في الانتخابات التي جرت في ٢٣ يونيو/حزيران ٢٠١٩م إلا أن التأثيرات السلبية لتلك الخطوة على مسار عملية التحوّل الديمقراطي في تركيا لا تزال قائمة.

كتب السيد طاشغترن في صحيفة "كارار" التركية بتاريخ ١١ يناير/كانون الثاني ٢٠١٩م منتقداً حكم حزب العدالة والتنمية: "رغم أنه لا يمكن تجاهل الأداء الإيجابي لحزب العدالة والتنمية في تعزيز عملية التحوّل الديمقراطي في تركيا، إلا

أنه علينا أن نتعاطى مع الانتقادات والتحذيرات التي تحذر من "العودة إلى عصر الهيمنة" بمسؤولية ونحملها على محمل الجد. اليوم يعاني التيار المحافظ في تركيا من "ألم داخلي". لكنها لا تزال لا تعطى الفرصة للتعبير عنها ويعتبر ذلك أحد الخطوط الحمراء!؛ لأن فكرة ومنهج "التغيير في النظام السياسي" يعتبر تهديداً يهز التيار المحافظ بشدة! وبالطبع هناك سبب آخر يتمثل بعدم وصول تركيا بَعدُ إلى الحالة "الطبيعية" في عملية التحوّل الديمقراطي؛ وحتى ذلك الحين، ليس من الواضح ما نوع المياه التي ستجري تحت جسور الحكومة! ولن يمر وقت طويل قبل أن يناقش الجناح المحافظ هذه المسائل أيضاً. ولن يمر وقت طويل حتى يتدخل هذا الجناح في هذه المسائل أيضاً. (Karar gazetesi, 11 Ocak 2019)

الحقيقة أن حزب العدالة والتنمية، وعلى الرغم من أنه اتخذ عدداً من الخطوات المثيرة للإعجاب والجريئة في مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة والمجتمع والدين والقومية، والإلتزام بالقانون والدستور في السنوات الأولى من حكمه، ولكن منذ عام ٢٠١١م تغيرت أهداف الحزب وخطابه السياسي، مما أدى إلى تقليص "مساحة حركة الحزب وفق النظام الديمقراطي" بشكل كبير.

يرى سيغموند نيومان، وهو أوّل من قسم الأحزاب إلى فئتين هما: "ذوو الايدلوجية الثابتة" و"النفعيون"، وأن الأحزاب النفعية من طبيعتها تغيير برنامجها وسياساتها بما يتماشى مع التغيرات السياسية والاجتماعية في المجتمع وتتكيف مع ظروف العصر؛ فلا يلتزم مثل تلك الاحزاب بأيديولوجية سياسية محددة، وتحاول تكييف أهدافها مع احتياجات المجتمع في وقت معين (انظر: سليماني وعبادي، ١٣٩٤هـ ش). وتتوافق طبيعة حزب العدالة والتنمية إلى حد ما مع النمط الثاني من الأحزاب، ففضلاً عن الطبيعة الغامضة لأيديولوجية هذا الحزب، فإن برامجه الحكومية وتحركاته الواقعية فشلت حتى الآن في منع تفاقم الخلافات والأزمات وتداعياتها السياسية والأمنية. من هنا يرى بعض المحللين أنّ التغييرات التي شهدتها تركيا بقيادة أردوغان سريعة وغير متوقعة إلى درجة أن الأتراك لقبوه "بالقوة

القاهرة"، ووصفه الصحفيون بـ"الرئيس المثير للمشاكل". (انظر: نيكبخت، ٢٠١٨م).

باختصار، منذ عام ٢٠١٥م وبسبب بعض الأحداث المؤسفة وغير الديمقراطية، واجهت عملية التحوّل الديمقراطي في تركيا عقبات وتحديات كبيرة، يمكن أن نطلق عليها "فترة من التراجع والركود".

ازدادت المخاوف بعد الانتخابات الرئاسية التركية عام ٢٠٢٣م والتي فاز بها السيد أردوغان بشأن الاتجاه النزولي للديمقراطية في البلاد. ورغم أن الهزيمة الثقيلة التي تعرض لها حزب العدالة والتنمية في الانتخابات البلدية في ٣١ مارس/آذار ٢٠٢٤م أحيت الآمال في عودة تركيا إلى الديمقراطية وتغيير النظام السياسي؛ لكن بعد الانتخابات، ستحاول السلطة الحاكمة استغلال التحركات الخارجية والداخلية، ولاسيما تغيير بعض فقرات الدستور للسماح مرّة أخرى للسيد أردوغان بالمشاركة في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٢٨م وإبقائه في السلطة.

٤. نماذج الحكم في حزب العدالة والتنمية

نناقش في القسم الأخير أنماط و"نماذج الحكم التي يتبناها حزب العدالة والتنمية التي تغيرت أيضا بسبب التقلبات التي شهدتها عمليات التحوّل الديمقراطي". ففي الفترة الأولى التي لمسنا فيها نمواً وتعزيزاً لعملية التحوّل الديمقراطي، فإن نموذج الحكم كان يميل إلى صيغة "الليبرالية- المحافظة". ولكن كما ذكرنا سابقا فإنّ هذه الطبيعة غامضة؛ بمعنى آخر، لم يفصح حزب العدالة والتنمية بشكل واضح عن تعريفه لمفهوم المحافظة؛ ويرجع السبب، حسب بعض الباحثين إلى طبيعة المناخ السياسي في تركيا. فلأنّ تلك البيئة لا تسمح بتشكيل حزب على أساس أفكار دينية وتعتبره أمراً غير قانوني؛ من هنا صارت "الديمقراطية المحافظة" هي التسمية القانونية الوحيدة التي يمكن استخدامها من قبل حزب العدالة والتنمية لكسب الشرعية القانونية. وبشكل عام، فإنّ ما يشكّل هوية حزب العدالة والتنمية حقيقة هو ما يحاول التمويه عليه و"الابتعاد عنه" (الإسلاموية) وما يرغب في "إظهاره للجميع"

(الديمقراطية المحافظة) (ياووز، ٢٠١٠م، ص٢٣). ففي الفترة الأولى اطلقت النخبة في حزب العدالة والتنمية على نفسها اسم "الديمقراطيين المحافظين" مع التركيز الشديد على الديمقراطية وحقوق الإنسان، ودعم العضوية في الاتحاد الأوروبي، ودعم العولمة، وتجنب الخطاب المناهض للغرب. وفي الولاية الثانية، أصبح نموذج الحكم الذي يتبناه حزب العدالة والتنمية أشبه بـ"الديمقراطية التفويضية"[1] من نوع النظام الهجين[2]. تتميز هذه الأنواع من الحكومات عادة بثلاث خصائص رئيسية:

١. أشكال غير كافية أو غير مكتملة لعملية التحوّل الديمقراطي.

٢. فشلت في الانتقال إلى الديمقراطية ولم تحقق الاستقرار.

٣. عادة ما يتم فيها دمج القوانين الديمقراطية مع الحكم الاستبدادي.

١. أوّل من استعمل مصطلح "الديمقراطية التفويضية" هو السيد جييرمو أودونيل عام ١٩٩٤م لتعريف الأنظمة الناشئة التي تعاني من عيوب جوهرية في مجال الحكم؛ [يشير أودونيل إلى أنظمة الديمقراطية اللامركزية باعتبارها "الوحش الجديد" الذي ظهر في بعض البلدان، بما في ذلك بلدان أميركا اللاتينية، والذي يتسم بخصائص غير ديمقراطية، وهذا يعني أنه في هذه الأنظمة، يتم منح المسؤولين الحكوميين السلطة لاعتبار أنفسهم دون قيد أو شرط ممثلين وتجسيداً للأمة.] انظر:

"Delegative democracy", By Gullermo O,Donnell, published World Development, 1993.

كما يعتقد جيمس مالوي أيضاً أن عملية صنع القرار في هذا النوع من الديمقراطيات استبدادية وتكنوقراطية وغير خاضعة للمساءلة من قبل الجماهير ومجموعات المصالح، وخاصة في القرارات الاقتصادية. (فاضلي، ٢٠١٠م، ص١٠٤)

٢. شهدت الفترة التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفييتي (بعد الحرب الباردة في تسعينيات القرن العشرين) توسعاً للأنظمة التي أصبحت تُعرف باسم "الهجينة". وتوجد هذه الأنواع من الأنظمة في الدول الأفريقية مثل الجزائر وكينيا وموزامبيق وزامبيا وغيرها، والدول الأوراسية مثل ألبانيا وروسيا وتركيا وصربيا وأوكرانيا وجمهورية أذربيجان وغيرها، والدول الآسيوية مثل ماليزيا وفنزويلا. وقد وجدت تايوان ومصر والفلبين ودول أميركا اللاتينية مثل المكسيك وباراغواي والبرازيل والأرجنتين وبيرو وغيرها تعبيراً، وشهدت تلك البلدان تطبيقا حقيقياً عنها، واعتبرت الشكل الرئيسي للحكم لبعض الفترات. وقد صنف بعض المنظرين والخبراء الأنظمة الهجينة في وقت لاحق إلى تصنيفات مختلفة مثل "شبه الديمقراطية"، و"الديمقراطية الافتراضية"، و"الديمقراطية الانتخابية/الانتقائية"، و"الديمقراطية الكاذبة"، و"الديمقراطية غير الليبرالية"، و"شبه الاستبدادية". "، ""السلطوية المرنة"، ""السلطوية الانتقائية/الانتخابية"، "السلطوية التنافسية"، "الديمقراطية التفويضية"، "الديمقراطية التمثيلية"".

ونتوافق هذه السمات الثلاث تقريبا مع سمات الفترة الثانية لحزب العدالة والتنمية؛ لأن عملية التحوّل الديمقراطي لم تكتمل بعد، ونتيجة لذلك فإن الانتقال إلى الديمقراطية لم ينجح ولم يتم ترسيخه، وفي نهاية المطاف فإن القوانين الديمقراطية مثل إجراء الانتخابات وإجراء الاستفتاءات وما إلى ذلك تصاحبها طريقة استبدادية في الحكم.

ومن سمات وخصائص الأنظمة الهجينة، أيضاً:

- الجمع بين الديمقراطية والاستبداد - الدور القوي للقيادة - شكلية الدستور - عدم استقلال المؤسسات والقوى الحكومية - الطبيعة الإيديولوجية الغامضة والمربكة - عدم الاستقلال الحقيقي للمؤسسات والمنظمات المدنية - هيمنة الشعبوية - المعارضة السلبية وغير الفعالة اقتصاديا الرأسمالية الريعية - النظرة الآلية وغير الواقعية للقانون الدولي.[1]

وفي الولاية الثالثة، يبدو أنّ نموذج الحكم الذي يتبناه حزب العدالة والتنمية، رغم أنه لا يزال يدرج ضمن "الأنظمة الهجينة، ولكنه صار أشبه بـ "النظام

١. لمزيد من الاطلاع حول "الديمقراطيات الهجينة"، انظر المقالات التالية:

- Diamond, Larry Jay, "Thinking About Hybrid Regimes",*Journal of Democracy*, Volume 13, Number 2, April 2002, pp-21-35.
- Matthijs, Bogaards, "How to Classify Hybrid Regimes? Defective Democracy and Authoritarianism", *Journal Democratization*, Volume 16, 2009- Issue 2.
- Steven Levitsky & Lucan A.Way, "The Rise of Competitive Autuoritarianism", *Jurnal of Democracy* Volume 13 Number 2 Apr'l 2002.
- Ergün Özbüdün, (2015)"Turkey's Judiciary and Drift Toward Competitive Authoritarianism", The Internatinal Spectator, *Italiam Journal of International Affairs*. ISSN: 0393-2729/
- Berken Esen& Sebnem Gumuscu, (2016), " Rising Compettitive Authoritarianism in Turkey", *The World Quarterly*, ISSN: 1143-6597.
- David Collier & Steven Levitsky, "Democracy with Adjectives", *World Politcs* 49 (April 1997). 430-51
- Hybrid Regime/ Wikipedia.

http://ipt.isca.ac.ir
Publisher: Islamic Sciences and Culture Academy

الاستبدادي المتدهور". إن شبه السلطوية المتدهورة يمثل الشكل الأكثر إحباطا من أشكال السلطوية؛ لأمكانية الرجوع إلى الاستبداد التام[1].

ففي جميع البلدان التي تحكمها أنظمة شبه استبدادية متدهورة، لا يزال هناك بعض الحيز للانفتاح السياسي. وفي هذه الأنظمة لا تشهد عودة واضحة إلى نظام حكومة الحزب الواحد، ويُسمَح لأحزاب المعارضة ومنظمات المجتمع المدني بالوجود والعمل. وتستمر بعض المنظمات الإعلامية المستقلة في ممارسة عملها على الرغم من القيود العديدة؛ ولكن في الوقت نفسه تصبح الاعتقالات المتكررة للصحفيين أمراً شائعاً، والأهم من ذلك، بل من المحتمل أن تقوم الحكومة في أي لحظة بإغلاق جميع هذه المنافذ الإعلامية المستقلة. كما أنّ الفضاء السياسي القائم معرض للتهديد باستمرار. وهناك ميزة أخرى وهي أنه في الأنظمة شبه الاستبدادية المتدهورة، وعلى الرغم من وجود تشابه واضح بينها وبين أنواع أخرى من الأنظمة الهجينة من حيث الاستقرار، فإن وضعها في الواقع مختلف تماما؛ لأن ميزان القوى في هذا النوع من الأنظمة يتحوّل ببطء لصالح الحكومة القائمة. (أوتاواي، ٢٠٠٧م، صص١٥-١٩)

باختصار، كل هذه السمات تتوافق تقريباً مع سمات الولاية الثالثة لحكومة حزب العدالة والتنمية، وإذا شهدنا فوز حزب العدالة والتنمية وانتخاب أردوغان رئيساً لتركيا في عام ٢٠٢٨م فسوف تكون هذه التشابهات أكثر وضوحاً. وربما نواجه نظاماً إسلامياً جديداً يقوم على أساس التقليد الجديد.

نتائج البحث

واجهت عملية التحوّل الديمقراطي في الدولة العثمانية والجمهورية التركية على مدى القرنين الماضيين العديد من التعرجات وحالات من الصعود والهبوط،

1. Ful- Fledged authoritarianism

http://ipt.isca.ac.ir
Publisher: Islamic Sciences and Culture Academy

ونتيجة لذلك ظهرت وبرزت أشكال عديدة من أنماط الحكم. من الديمقراطية الدستورية في أواخر العهد العثماني إلى ديمقراطية الحزب الواحد في فترة قيادة أتاتورك-إينونو؛ إلى الديمقراطية التنافسية المتعددة الأحزاب في فترة قيادة مندريس-ديميريل إلى ديمقراطية الوصاية في فترة القيادة العسكرية؛ إلى الديمقراطية الليبرالية التشاركية في فترة زعامة أوزال- أربكان إلى الديمقراطية الليبرالية المحافظة التفويضية شبه الاستبدادية في فترة زعامة غولن- غول- أردوغان. يوضح الرسم البياني التالي الفترات الست لعملية التحوّل الديمقراطي في تركيا وأشكال الحكم فيها:

رسم بياني يوضح المراحل الست لعملية التحوّل الديمقراطي في تركيا مع أشكال الحكم فيها (من أواخر الدولة العثمانية حتى عام ٢٠٢٠م)

ومع ذلك، وكما أوضحنا في متن المقال أن التركيز الرئيسي لهذا المقال انصب على فترة حكم حزب العدالة والتنمية الإسلامي؛ الحزب الذي تسلم مقاليد السلطة منذ عام ٢٠٠٢ وسيستمر حتى عام ٢٠٢٨م. على أقل تقدير. وقد شهدت عملية التحوّل الديمقراطي خلال هذه الفترة ثلاث مراحل من الصعود والهبوط: ففي المرحلة الأولى من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٨م، تعززت وترسخت عملية التحوّل الديمقراطي، متأثرة ببعض الخيارات الديمقراطية [المذكورة أعلاه]، والتي أسفرت عن نتائج باهرة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والصعيد الديني أيضاً.

أما الفترة الثانية من حكم حزب العدالة والتنمية، فقد واجهت عملية التحوّل الديمقراطي بعض العقبات والتحديات، ويرجع ذلك في معظمه إلى مساعي زعماء الحزب الحاكم، ومنهم فتح الله غولن ورجب طيب أردوغان للسيطرة على السلطة والهيمنة عليها بالكامل وإقصاء القوى السياسية المعارضة الأعم من قادة وزعماء الأحزاب ورجال العسكر. بدأت عملية النكوص عن الديمقراطية من خلال مشروع "الارغنة" وما تلاه من إجراء الاستفتاء على تغيير الدستور في عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٠م وهي من أبرز العلامات الواضحة لذلك التراجع والتي انجرت في نهاية المطاف إلى بروز الصراع والتنافس بين الزعيمين الرئيسيين، رجب طيب أردوغان وفتح الله غولن، وما جرى من أحداث في "حديقة جيزي". وبعد حادثة حديقة جيزي التي وقعت في عام ٢٠١٣م بدأت فترة من تصفية الحسابات بين أنصار هذين الزعيمين، والتي بلغت ذروتها في نهاية المطاف بانقلاب عام ٢٠١٦م.

وبحسب الباحثين فإن كل تلك الأحداث لعبت دور المعوقات أمام عملية التحوّل الديمقراطي، ولذلك شهدنا تضعيف هذه العملية خلال الأعوام ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٥م، حيث تحول خلال هذه السنوات نموذج الحكم الذي تبناه حزب

العدالة والتنمية أيضاً من "الإسلامي الليبرالي المحافظ" إلى نموذج "الديمقراطية التفويضية".

في الفترة الثالثة، ومع حدوث انقلاب ٢٠١٦م بدأت مرحلة جديدة من تصفية الحسابات، وكان نطاقها واسعاً جداً، وتمت تصفية جزء كبير تقريباً من القوى المنافسة والمعارضة. ولاسيما بعد إجراء الاستفتاء على التعديل الدستوري في عام ٢٠١٧م وتغيير ١٨ مادة من القانون، والتي انتهت بتعزيز قوة ونفوذ الرئيس بشكل كبير، وبالتالي أصبح السيد أردوغان الذي انتخب رئيساً جديداً في عام ٢٠١٨م يتحرك بصلاحيات جديدة، وتحوّل إلى حد ما إلى حاكم مستبد يمسك بجميع السلطات، وحكومته إلى حكومة هيمة تقريباً.

لذلك فإن إحدى العقبات الرئيسية أمام عملية التحوّل الديمقراطي في هذه الفترة هي انقلاب ٢٠١٦م والاستفتاء على تغيير الدستور، والذي لا تزال آثاره السلبية قائمة، ومع فوز السيد أردوغان في انتخابات ٢٠٢٣م زادت وتيرة تلك العقبات وبتنا نلمس الآن تقريباً ظهور حكومة جديدة تعتمد على نظام الوصاية التقليدي والبعيد كثيراً عن أسلوب الحكم الليبرالي المحافظ الذي ساد في الفترة الأولى.[1]

١. والجدير بالذكر أنه وفي ضوء وقوع عملية طوفان الأقصى في ٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٣م وظهور أحداث جديدة في منطقة غرب آسيا؛ شهدت الساحة السياسية في دول المنطقة ومن بينها تركيا، بعض التغيرات والتطورات. وفي قرار تاريخي، تحدث زعماء حزب العدالة والتنمية، إلى جانب حزب الحركة القومية القومي، عن "السلام بين الأتراك والأكراد"، ونحن نشهد بعض الانفتاحات السياسية فيما يتصل بـ"القضية الكردية". ورغم أن بعض الخبراء يعتقدون أن قلق قادة أنقرة يكمن في امتداد التطورات السياسية في منطقة غرب آسيا إلى تركيا وبالتالي أدى إلى ظهور مثل هذه السياسة والانفتاح الحكومي؛ لكن الذي يبدو لنا أن المخاوف بشأن نتائج الانتخابات الداخلية (المقرر إجراؤها في عام ٢٠٢٨م.) هي التي دفعت قادة حزب العدالة والتنمية بالفعل إلى البحث عن تجنيد الانصار وجذب الأصوات من قطاع من المجتمع الكردي.

http://ipt.isca.ac.ir
Publisher: Islamic Sciences and Culture Academy

المصادر

١. استراوس، اَنسِلم؛ كربين، جوليت. (٢٠١٠م). مبانى پژوهش كيفي (فنون ومراحل توليد نظريه زمينه‌اى) [ترجمة اسم الكتاب إلى العربية: أساسيات البحث النوعي (تقنيات ومراحل توليد النظرية الأساسية)] (المترجم: إبراهيم أفشار، الطبعة السابعة). طهران: نشر ني.

٢. أرغوانى بيرإسلامى، فريبرز؛ صالحى، سيد جواد؛ ايمانى، امير. (٢٠١٧م). مؤلفه‌هاى ثبات وتهديد در روند دموكراسى تركيه: ريشه هاى الگوى نوسانى دموكراتيك [ترجمة اسم المقال إلى العربية: عوامل الاستقرار والتهديد في العملية الديمقراطية التركية: جذور النمط الديمقراطي المتقلب]. فصلية الدراسات الاستراتيجية، السنة السادسة، العدد ٢٢، (التسلسل٥٢)، صص ١١٧-١٤٧.

٣. اوتاوي، مارينا. (٢٠٠٧م). گذار به دموكراسى يا شبه اقتدارگرايى [ترجمة اسم الكتاب إلى العربية: الانتقال إلى الديمقراطية أو شبه الاستبداد] (المترجم: سعيد ميرترابي، الطبعة الأولى). طهران: نشر قومس.

٤. توغال، جهان. (٢٠١٦م). سقوط مدل تركيه [ترجمة اسم الكتاب إلى العربية: سقوط النموذج التركي] (المترجم: محمود شوشتري، رضا جاسكي، الطبعة الأولى). لندن-نيويورك: نشر ليبراليسم ورسو.

٥. جاغابتاي، سونر. (٢٠١٨م). سلطان جديد؛ اردوغان و بحران در تركيه [ترجمة اسم الكتاب إلى العربية: السلطان الجديد؛ أردوغان والأزمة في تركيا] (المترجم: مهدي قراجه‌داغي، الطبعة الأولى). طهران: نشر نسل نوانديش.

٦. داراب‌زاده، عاطفه؛ وثوقي، سعيد؛ قربانى، محمد. (٢٠١٣م). بررسى فرصت‌ها و چالش‌هاى گذار به دموكراسى در تركيه، از دهه ١٩٨٠ تاكنون، از منظر نظريه

سازه انگاری [ترجمة اسم المقال إلى العربية: دراسة الفرص والتحديات التي تواجه التحوّل إلى الديمقراطية في تركيا، منذ ثمانينيات القرن العشرين وحتى الوقت الحاضر، من منظور النظرية البنائية]. فصلية الدراسات السياسية في العالم الاسلامي، السنة الثالثة، العدد الرابع، صص ٢٦-٤٨.

٧. فاضلی، محمد. (٢٠١٠م). بنیان‌های ساختاری تحکیم دموکراسی (تجربه دموکراسی در ایران، ترکیه و کره‌ی جنوبی) [ترجمة اسم الكتاب إلى العربية: الأسس البنيوية لترسيخ الديمقراطية (تجربة الديمقراطية في إيران وتركيا وكوريا الجنوبية نموذجاً)] (الطبعة الأولى). طهران: نشر كندوكاو.

٨. كافي، مجيد. (٢٠١٤م). جامعه‌شناسی تاریخی (مبانی، مفاهیم ونظریه‌ها) [ترجمة اسم الكتاب إلى العربية: علم الاجتماع التاريخي (الأساسيات والمفاهيم والنظريات)] (الطبعة الأولى). طهران: منشورات معهد البحوث بالجامعة.

٩. میخلز، رُبرت. (١٣٩٢هـ ش). جامعه‌شناسي احزاب سياسي [ترجمة اسم الكتاب إلى العربية: علم اجتماع الاحزاب السياسية] (المترجم: أحمد نقيب‌زاده، الطبعة الثالثة). طهران: نشر قومس.

١٠.یاووز، هاکان. (٢٠١٠م). سکولاریسم ودموکراسی اسلامي در ترکیه [ترجمة اسم الكتاب إلى العربية: العلمانية والديمقراطية الإسلامية في تركيا] (المترجم: أحمد عزيزي، الطبعة الأولى). طهران: نشر ني.

١١.سلیمانی، غلامعلی؛ عبادی، بهزاد. (١٣٩٤هـ ش). حزب عدالت وتوسعه: شکاف‌های اجتماعی ومیانجیگری سیاسی [ترجمة اسم المقال إلى العربية: حزب العدالة والتنمية: الفجوات الاجتماعية والوساطة السياسية]. فصلية پژوهش‌های سیاسی جهان اسلام، العدد ١٥، صص ١١١-١٤٣.

١٢.مطلبی، مسعود؛ زمانی، محسن. (١٣٩٣هـ ش - ٢٠١٤م). روند تثبیت وتحکیم

دموکراسی در نظام سیاسی ترکیه با تأکید بر حزب اسلام‌گرای عدالت و توسعه[ترجمة اسم المقال إلى العربية: عملية إرساء وتعزيز الديمقراطية في النظام السياسي التركي مع التركيز على حزب العدالة والتنمية الإسلامي]. مجلة مطالعات جهان اسلام، السنة الأولى، العدد الرابع، صص ١٣٧-١٦٤.

١٣.نیکبخت، صالح. (٢٠١٨م). اردوغان، هم خلیفه هم رئیس جمهور [ترجمة اسم المقالة إلى العربية: أردوغان، الخليفة والرئيس معاً]. صحیفة شرق الإيرانية، العدد ٣١٨٠، ١٣٩٧/٠٤/٠٦هـ ش [٢٠١٨-٠٦-٢٧م]، ص١.

١٤.طالبان، محمدرضا. (٢٠٠٨م). تأملی بر تکنیك «ردیابی فرآیند» در مطالعات انقلاب اسلامی [ترجمة اسم المقال إلى العربية: تأملات حول تقنية "تتبع العملية" في دراسات الثورة الإسلامية]. مجلة متين للأبحاث العلمية، العدد ٤٠، صص ٩١-١١٦.

15. Berken Esen & Sebnem Gumuscu. (2016). " Rising Compettitive Authoritarianism in Turkey", The World Quarterly, ISSN: 1143-6597.

16. Bora, Tanıl. (2017). Cereyanlar; Türkiye'de Siyasi İdeolojiler, İletişim Yayınları, İstanbul.

17. Boudon, Raymond. (1998). “Social Mechanisms Without Black Boxes” , Hedström, Peter and Richard Swedberg. (eds.). Social Mechanism, An Analytical Approachto Social Theory, Cambridge, Cambridge University Press.

18. Collier, David. (2011). "Understanding Process Tracing", PS: political science and politics. 44/No.4 (2011): pp. 823-830.

19. Coşkun, V (2017). 16 Nisan 2017 Tarihinde Kabul Edilen Anayasa Değişikliklerinin Değerlendirilmesi. Dicle Üniversitesi Hukuk Fakültesi Dergisi. 22, pp. 3-30 .

20. Dağı, ihsan. (2004) "AK parti müsluman demokrat mı muhafazakar demokrat mı", 09/01/2004.

21. David Collier & Steven Levitsky, "Democracy with Adjectives", World Politcs 49 (April 1997). pp. 430-451
22. Landau, David. (2013). “Abusive Constitutionalism,” 47(1) UC Davis Law Review, 189–260, at 191.
23. Diamond, Larry Jay, "Thinking About Hybrid Regimes",Journal of Democracy, Volume 13, Number 2, April 2002, pp-21-35.
24. Özbudun, Ergün (2000). Contemporary Turkish Politics: Challenges to Democratic Consolidation, Lynne reinner pub.
25. Özbudun, Ergun (2014). Türkiye’de Demokratikleşme Süreci: Anayasa Yapımı ve Anayasa Yargısı/yayınevi: İSTANBUL BİLGİ ÜNİVERSİTESİ /ISBN / SKU: 978-605-399-336-0
26. Hale, William and Özbudun, Ergun. (2010). "Islamism, Democracy and Liberalism in Turkey: The Case of the AKP", Jurnal of Islamic Studiesö Volume 23.
27. Matthijs, Bogaards, "How to Classify Hybrid Regimes? Defective Democracy and Authoritarianism", Journal Democratization, Volume 16, 2009- Issue 2.
28. Müge Aknur, "Civil-Military Relations During the AK Party Era: Major
29. Developments and Challenges", Insight Turkey, V:15 N:4, 2013, s.136.
30. O,Donnell, Gullermo "Delegative democracy", By, published World Development\ 1993
31. Öktem,Kerem (2016),"Exitfrom democracy: illiberal governance in turkey and beyond",Southeast European and Blak Sea Studies/ volume 16.
32. Özbudun, Ergun. (2015). Turkey’s Judiciary and the Drift Toward Competitive Authoritarianism, Italian Journal of International Affairs/ ISSN: 0393-2729 (Print) 1751-9721 (Online) Journal homepage: http://www.tandfonline.com/loi/rspe20

33. Somer, Murat (2016),"Understanding Turkey,s democratic breakdown: old vs. new and indigenous vs. global authoritarianism", Southeast European and Blak Sea Studies/ volume 16
34. Steven Levitsky & Lucan A.Way, "The Rise of Competitive Autuoritarianism", Jurnal of Democracy Volume 13 Number 2 Apr'l 2002.
35. Ümit Cizre, "The Justice and Development Party and the Military", Routledge, Abington, 2008, s.138.
36. Vedat Koçal, "AK Parti'nin Siyasal Sosyolojisi", içinde Yeni Sağ, Küreselleşme ve Türkiye: Türkiye'nin AK Parti'li Yılları, Ed. Nafiz Tok; Mehmet Özel, Orion, Ankara, 2014, s.21.
37. Karar gazetesi, 11 Ocak 2019
38. N Cumhuriyet gazetesi 2017
39. Hybrid Regime/ Wikipedia.